الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليـم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique
جامعة عمار ثليجي – الأغواط
كلية: الحقوق والعلوم السياسية
القسم: العلوم السياسية

الميدان: العلوم السياسية
الشعبة: الحقوق والعلوم السياسية
التخصص: إدارة الموارد البشرية.
مطبوعة (دروس عن بعد للسداسي الأول)
موجهة لطلبة العلوم السياسية المستوى: أولى ماستر

السياسات البيئية والتنمية المستدامة

من إعداد: الأستاذ بغداد قرزو
الرتبة أستاذ محاضر أ، جامعة الاغواط
الإيميل: b.guerzou@lagh-univ.dz

السنة الجامعية: 2026/2025

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة والسياسة البيئية	
مقدمة الفصل الأول	**01**
المبحث الأول: مفهوم البيئة	**02**
المطلب الأول: تعريف البيئة	**02**
المطلب الثاني: مكونات البيئة	**04**
المطلب الثالث: مجالات حماية البيئة	**06**
المبحث الثاني: التلوث البيئي وأنواعه	**13**
المطلب الأول: تعريف التلوث البيئي	**13**
المطلب الثاني: أنواع التلوث البيئي	**15**
المبحث الثالث: مفهوم السياسة البيئية	**20**
المطلب الأول: تعريف السياسة البيئية	**20**
المطلب الثاني: مبادئ ومميزات السياسة البيئية	**23**
المطلب الثالث: أدوات وأهداف السياسة البيئية	**28**
الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.	
مقدمة الفصل الثاني	**32**
المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة.	**33**
المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة	**33**
المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة	**34**
المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة	**37**
المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة	**38**
المطلب الأول: البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة	**38**
المطلب الثاني: البعد الاجتماعي والثقافي للتنمية المستدامة	**42**

المطلب الثالث: الأبعاد البيئية والتكنولوجية للتنمية المستدامة	**43**
المبحث الثالث: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة	**50**
المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة	**50**
المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة	**54**
المطلب الثالث: المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة	**59**
الفصل الثالث: السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر	
مقدمة الفصل الثالث	**63**
المبحث الأول: واقع تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر	**64**
المطلب الأول: البرامج التنموية للتنمية المستدامة	**64**
المطلب الثاني: المعاهدات والاتفاقيات المبرمة	**67**
المطلب الثالث: القوانين التي سنها المشرع الجزائري لصالح التنمية المستدامة	**68**
المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة	**69**
المطلب الأول: متابعة أهداف التنمية المستدامة	**69**
المطلب الثاني: تحديات السياسة البيئية في الجزائر	**72**
خاتمة	**79**
قائمة المراجع	**81- 86**

تقديم عام

ظهر مفهوم التنمية المستدامة بقوة في أواخر القرن الماضي، ليحتل مكانة هامة لدى الباحثين والمهتمين بالسياسات البيئية وصناع القرار. ويعود هذا الاهتمام إلى تفاقم المشكلات البيئية التي تهدد الحياة فوق سطح الأرض، والضغوط المتزايدة على الإمكانات المتاحة في العالم المتقدم والمتخلف. فالاستدامة تعتبر نمط تنموي يمتاز بالعقلانية والرشد، وتتعامل مع النشاطات الاقتصادية التي ترمي للنمو من جهة، ومع إجراءات المحافظة على البيئة والموارد الطبيعية من جهة أخرى. والعالم اليوم أصبح على قناعة بأن التنمية المستدامة التي تقضي على قضايا التخلف، وفق أبعادها المختلفة اقتصادية واجتماعية وبيئية، وحتى الثقافية؛ وهي السبيل من أجل ضمان الحصول على مقومات الحياة في الحاضر والمستقبل.

تهدف هذه المطبوعة التي نقدمها لطلبتي الأعزاء إلى تسليط الضوء على موضوع البيئة كتوجه جديد في السياسات العامة للحكومات، والتي أصبحت تأخذ حيزا مهما ضمن الأجندات السياسية للدول. حيث تلعب السياسات البيئية دورا مهما وفعالا في حماية البيئة والتي يكمن دورها الأساسي في تتبع القضايا البيئية ومعالجتها وفق مجموعة إستراتيجيات ووسائل تنفيذية. للسياسات البيئية لجميع الدول والتي تستمد معظم تشريعاتها من المبادئ التي تنص عليها المؤتمرات والاتفاقيات البيئية المختلفة والتي تعتبر الجزائر واحدة من هذه الدول المهتمة بقضايا البيئة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي للبيئة والسياسة البيئية

مقدمة الفصل الأول:

تعد البيئة ومشكلاتها اليوم من أبرز المواضيع التي نالت اهتمام مختلف المؤسسات والهيئات الرسمية والدولية، والعلوم الإنسانية والاجتماعية، لما لها من أثر واضح ومباشر على حياة الإنسان إذ فرض هذا الأثر نفسه فرضا بعدما أصبح الإنسان يعاني جراء المشكلات البيئية الناجمة عن الاختلال في توازن النظم البيئية، مما استدعى تجنيد كافة الجهود الدولية والمحلية على مختلف المستويات من أجل البحث في أسباب المشكلات البيئية والحد منها وتفاديها، وهو ما يستلزم بالضرورة الوقوف أولا على مفهوم البيئة و مكوناتها، و معرفة النظام البيئي وكيفية حدوث الاختلال في توازنه والتطرق الى معرفة مفهوم السياسات البيئية ومبادئها وأبعادها المختلفة، مع التركيز على البعد البيئي.

المبحث الأول: مفهوم البيئية

باعتبار أن السياسات البيئية المجال الذي تضع فيه السياسات الحكومية برنامجها وتعمل على تحسين البيئة على المستوى الإقليمي والوطني، اتضح أن هذا المجال واسع فهو ينصب على تقنيات وآليات تعزز القدرات التشاركية والمؤسساتية لمعالجة القضايا البيئية هذا المجال او الحقل ليس الا السياسة البيئية والتي تندرج ضمنها المفاهيم والمبادئ والمميزات. ومن خلال هذا المبحث سنبين أهم التعاريف والمبادئ والأهداف للسياسة البيئية.

المطلب الأول: تعريف البيئة

يستخدم مصطلح البيئة في الكثير من العلوم والمجالات المختلفة ويتغير مفهوم هذا المصطلح تبعا للموضوع الذي يستخدم فيه والغاية منه وحسب تخصص الباحث الذي يتناوله، فنقول البيئة الطبيعية، البيئة الاجتماعية، البيئة السياسة، البيئة الثقافية ... الخ، ولبيان مفهوم البيئة في نطاق هذا البحث يقتضي منا إبراز المفاهيم التالية

أولا: البيئة لغة: كلمة البيئة في اللغة العربية هي الاسم للفعل تبوأ، أي نزل أو أقام، وتبوأه أي أصلحه وهيأه ويلاحظ المتدبر في القرآن الكريم وجود الكثير من الآيات القرآنية التي جاءت بهذا المعنى اللغوي للبيئة مثل قوله تعالى ((وكذلك مكّنا ليوُسُفَ في الأرض يتبوّأُ فيها حيثُ يشاءُ).[1]

مجموعة العناصر الفيزيائية والكيمائية والبيولوجية سواء كانت طبيعية أو اصطناعية والتي يعيش فيه الإنسان والحيوان والنبات وكذا العناصر.

[1] القرآن الكريم الآية 56 سورة يوسف.

البيئة في اللغة الفرنسية: وردت في معجم Larousse Petit بمعنى Environnement

L'ensemble des éléments physiques , chimiques ou biologiques , naturels entourent ،ou artificiels, qui être humain, animal , végétal ou un espèce. unوتعني مجموعة الظروف الخارجية أو الطبيعية للوسط أو المكان من هواء وماء وأرض وكذلك الكائنات الأخرى المحيطة بالإنسان[2]

ثانيا: البيئة اصطلاحا: على الرغم من أن لفظ البيئة أصبح من الألفاظ شائعة الاستعمال في الوقت الحاضر، إلا أنه من الصعب وضع تعريف محدد لها، ويرجع ذلك إلى تباين مدلولها تبعا لنمط العلاقة التي تربط الإنسان بهذا الاصطلاح، حيث تباين الباحثون والمختصون فيما بينهم في وضع تعريف محدد لمصطلح البيئة يتفق عليه الجميع، فتعددت تبعا لذلك التعاريف في هذا الشأن. فهي المحيط المادي الذي يعيش فيه الإنسان بما يشمل من ماء وهواء وفضاء وتربة وكائنات حية ومنشآت شيدها لإشباع حاجياته.[3]

وهناك تعاريف كثيرة للبيئة منها: إنها الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته وأنشطته المختلفة من الأرض التي يعيش عليها والهواء التي يتنفس والمـــاء الذي يرتـــوي منه والموجودات المحيطة بالإنسان من كائنات حيــة حيوانات ونباتات أو جماد أو أنها المكان الذي تتوافر فيه العوامل المناسبة لمعيشة كائن حي أو مجموعة كائنات حية خاصة.

[2] أمينة درأ ثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا. **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية. جامعة محمد خيضر، بسكرة. .2014/ 2013 ، ص22

[3] نادية عماني، **السياسات البيئية في ظل تحديات التنمية، مذكرة ماستر** تخصص سياسات عامة، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر 2014، ص55

البيئة إذن هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية-وهي كوكب الحياة-وما يؤثر فيها المكونات الأخرى للكون ومحتويات هذا الإطار ليست جامدة كالسلعة في مخزن بل إنها دائمة التفاعل مؤثرة ومتأثرة.

حتى نتمكن من إدراك مفهوم البيئة البد من إعطاء تعريف محدد لها، وأول من صاغ كلمة إيكولوجيا العالم هنري ثورو عام 1858 لكنه لم يتطرق لتحديد معناها بشكل دقيق[4]

كما عرفتها منظمة اليونسكو بأنها "كل ما هو خارج ذات الإنسان محيط به بشكل مباشر وغير مباشر وجميع النشاطات والمؤشرات التي يستجيب لها ويدركها من خلال وسائل الإعلام والاتصال المختلفة والمتوافرة لديه ر وتشمل ذلك ت ارث الماضي من عادات وتقاليد وإبراز مستكشفات الحاضر

وعلى العموم يمكن القول بأن للبيئة مفهوما ماديا أوسع، ليبدأ من أضيق مكان يأوي الإنسان ويحيط به من مختلف الجهات، وليكن بدء بالرحم الذي احتواه إلى البيت الذي آواه ثم يتدرج في الاتساع على شكل كرات فضائية متداخلة ومتوازية، متزايدة فبالاتساع والحجم بصورة منتظمة، ليصل هذا الاتساع إلى حد يشمل الكون كله بجميع مكوناته، مؤثرا فيه متأثرا به[5]

المطلب الثاني: مكونات البيئة

ان للبيئة دورا هاما في الحياة فهي تقوم على عدة أدوار تمكن لنا العيش الكريم اذا تم المحافظة عليها ومن خلال مفهوم البيئة فهي تقوم على عدة مكونات وهي كالتالي:

[4]علي موج فهد، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ ،0219 رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2017، ص9

[5]حسينة كحي **محاضرات في قانون البيئة**. جامعة حسن الثاني الدار البيضاء المغرب. المملكة المغربية. .2020 /2019 ص8

المكونات غير الحية للبيئة ليس من الصعب تمييز المكونات غير الحية للبيئة من المكونات الحية فالمكونات الحية تلك مجموعة من الخصائص تعرف ظاهر الحياة فالحركة والإحساس والغذاء والنمو والتنفس وطرح الفضلات والتناسل مظاهر تبديها كل صور الحياة صغيرها وكبيرها ويتكون العالم من مكونات غير الحية للبيئة من ثلث نظم أو هناك ثلاث متطلبات تجعل من الغلاف الحيوي منطقة أو بيئة صالحة للحياة هي

أولا: المحيط الجوي:

الأرض مغلفة بجو شأنها في ذلك شأن كواكب المجموعة الشمسية الأخرى باستثناء عطارد وجو الأرض فريد في مكوناته حسبما تظهرا لمعلومات العلمية لمتوفرة لدينا حيث هناك مجموعة قوى أو عوامل طبيعية تحفظ للجو توازنه وتجعل منه مكونا أساسيا من مكونات الغلاف الحيوي الذي يحتضن الحياة ويرعاها. فالجاذبية والضغط الجوي وغازات الهواء وبخار ا لماء والطاقة تمثل أبرز عوامل جو الأرض.[6]

ثانيا: المحيط اليابس

المحيط اليابس هو ا لمكون الرئيسي الثالث للغلاف الحيوي وهو يشمل الأجزاء الصلبة من الكرة الأرضية إلى عمق يزيد قليلا عن ثلاثة أمتار على أساس أن الظروف بعد ذلك تصبح غير قادرة على إعالة الحياة حيث ترتفع درجة الحرارة وينعدم الهواء وال يتوفر الغذاء والأجزاء الصلبة من الكرة الأرضية تتكون من الصخور التي هي عبارة عن معدن. ا لمعادن ثروات تزخر بها الأرض ويستثمرها الإنسان في شتى مجالات حياته وهي مصدر القوة لأنها أساس التصنيع وأساس المدنية بل لعل قوة وحظها من المدنية يقاسان اليوم الذي ما تحويه أرضها من ثروات

[6] رشيد الحمد، محمد سعيد صبار، **البيئة ومشكلاتها**، المجلس الوطني للثقافة والفنون والادب: الكويت، ص ،1979

معدنية وما تقوم على أرضها من صناعات تستمد أولياتها من تلك الثروات والمعادن موارد غير متجددة.

المكونات الحية للبيئة

تشتمل المكونات الحية للبيئة على أعداد هائلة من الكائنات الحية ا لمتنوعة في أشكالها وأحجامها وألوانها وطرق معيشتها وأنواعها، ويشترك هذا العدد الهائل من الأحياء ا لمتنوعة في مجموعة من الخصائص تعرف ظاهر الحياة الإنسان نوع من الكائنات الحية يبدي كل مظاهر الحياة بكل وضوح وعلاقة الإنسان بغيره من الأحياء علاقة قديمة قدم وجوده فهو منذ القدم تعرف على الكائنات الحية في بيئته وكون صورة ذهنية عنها فكان ينظر لها ولنقل يقسمها من زاوية الفائدة والضرر له .وقد استمرت هذه النظرة حتى ظهور الجماعات البشرية ا لمنظمة عندما اهتم الإنسان بتصنيف الكائنات الحية التي تحيط به من أجل أن يحدد نوع العلاقة بها ومع الزمن ظهرت حاجة إلى إيجاد نظام تصنيفي ييسر دراسة الكائنات الحية من جميع جوانب حياتها.

المطلب الثالث: مجالات حماية البيئة

إذا كانت البيئة تشكل نسق متكامل فيكون النظام البيئي جانب من جوانب البيئة يتعايش فيه الكائنات الحية والموجودات الغير حية طبقا لنظام معين ومن أمثلة النظم البيئية: الغابة، الصحراء، البراري والانهار البحار، لذلك ا هتم المجتمع بالبيئة وقسمها إلى أنواع تستوجب الرعاية والاعتناء

الفرع الأول: العناصر الطبيعية

تشمل نوعين من العناصر هي البيئة الطبيعية والبيئة البشرية التي بدورها تنقسم إلى البنية الاجتماعية والبنية الثقافية هذه المجموعة من العناصر الطبيعية تكون دوما في حالة من التوازن من جهة، وفي حالة التغير المستمر بشكل عفوي من جهة أخرى[7]

1 البيئة الطبيعية

يقصد بها كل ما يحيط بالإنسان من ظواهر حية وغير حية، وليس للإنسان أي أثر في وجودها، وتتمثل هذه الظواهر أو المعطيات البيئية في التضاريس والمناخ والتربة والنباتات والحيوانات، ولا شك أن خصائص البيئة الطبيعية هذه تختلف من منطقة إلى أخرى تبعا لتوعية المعطيات المكونة له.[8] وتتمثل هذه العناصر في التالي:

أ/ الهواء: يعد الهواء أثمن عنصر من عناصر البيئة، فهو روح الحياة وسرها ولا يمكن الاستغناء عنه إطلاقا، ويمثل الهواء الغلاف الجوي المحيط بالأرض، ويسمى علميا بالغلاف الغازي لكونه يتكون من غازات تعد أساسيات لحياة الكائنات الحية، أبرزها غازات النيتروجين والأكسجين وأرجون خامل وثاني أكسيد الكربون وغازات أخرى نادرة كالهيوم والهيدروجين والميثان والزينون والكبريتون، وتجدر الإشارة في هذا الصدد أن المشرع الجزائري لم يعرف الهواء وهو حال جل التشريعات المقارنة المتعلقة بالبيئة، غير أنه بين مقتضيات حماية هذا العنصر الهام، وأدرج تدابير هامة لحماية الهواء والجو كما هو جلي من خلال المواد من المادة 45 إلى المادة 47 من القانون رقم 03-10.

[7] عبد الرحمن بركاوي، الحماية الجزائية للبيئة **أطروحة دكتوراه**، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2016- 2017ص 82

[8] محمود مرسي محمد مرسي، **الإسلام والبيئة**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1999، ص .20

ب/ الماء: يعد الماء أساس الحياة لقوله تعالى **"وجعلنا من الماء كل شيء حيا** "وتغطي المياه 70 % من سطح الكرة الأرضية، وهو عنصر ذو أهمية بالغة بالنسبة للكائنات الحية وبالأخص الإنسان، ولا يمكن تصور بقاء واستمرار الحياة على الكوكب الأرضي من دون وجود الماء، ولكن هذا العنصر وإن كان موردا متجددا باستثناء معظم المياه الجوفية، فلا يمكن استخدامه أو التعامل معه دون حدود أو قيود، فالماء أصبحت موارده شحيحة أحيانا وتعرضت إلى شتى أنواع الفساد والملوثات.

وقد أولت التشريعات اهتماما كبيرا لهذا العنصر ومكوناته من أجل المحافظة عليه وحمايته من التلوث، ومنها المشرع الجزائري الذي خصص الفصل الثالث من الباب الثالث من القانون رقم 03-10 لمقتضيات حماية المياه والأوساط المائية، محددا تدابير وآليات مختلفة لحماية المياه العذبة، وأخرى لحماية البحر، وهذا من أجل المحافظة على هذا العنصر الحيوي والهام لحياة كل الكائنات

كما أورد جملة من النصوص القانونية تعنى بحماية هذا العنصر الهام وترشيد استعماله وتسعى للحفاظ عليه

ج/ التربة: يقصد بها ذلك الغطاء الرقيق الذي يكسو سطح الأرض، وهي أهم مورد طبيعي للإنسان، أو هي الطبقة الهشة التي تغطي صخور القشرة الأرضية وتتكون من مزيج معقد من الموارد المعدنية والمواد العضوية والماء والهواء، وهي مورد طبيعي من موارد البيئة التي تتجدد

وتعد أحد المتطلبات الأساسية للحياة على كوكب الأرض، وهي أكثر حيوية من الماء والهواء، لكونها أساس الدورة العضوية التي تجعل الحياة ممكنة.[9]

ونظرا لأهمية وحيوية هذا العنصر البيئي فقد أولى المشرعون في العالم اهتماما وافرا لحمايته، حيث خصص المشرع الجزائري في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة، فصلا كاملا لمقتضيات حماية الأرض وحتى باطن الأرض من أجل الحفاظ على هذا المعطى الطبيعي الهام، ضمانا لاستمرار عيش الكائنات الحية.

وباعتبار أن البيئة الأرضية وعناصرها الحية تتعرض إلى أخطار كبيرة ومحدقة عن طريق الأنشطة الملوثة أو عن طريق الاستهلاك، سارع المجتمع الدولي إلى معالجة هذا التلوث عن طريق القواعد القانونية الاتفاقية .ومن أهمها اتفاقية الجزائر عام 1968 للحفاظ على الطبيعة ومواردها، والتي أكدت على التزام الدول الأطراف باتخاذ تدابير حفظ وتنمية التربة والمياه والموارد النباتية.

د/ التنوع البيولوجي للأحياء: ويشمل النباتات والحيوانات التي تعيش على الموارد الطبيعية المتجددة (الماء، الهواء والتربة)، لذا فإن الكثير من المؤلفات المتعلقة بالبيئة لا تدرجها كعنصر مستقل من عناصر البيئة الطبيعية، باعتبارها مرتبطة وجودا وعدما بالعناصر الطبيعية الأساسية المشكلة للبيئة وهي جزء منها.

وقد عرف المشرع الجزائري التنوع البيولوجي بموجب المادة 4 من القانون رقم 03-10 بأنه: "قابلية التغير لدى الأجسام الحية من كل مصدر، بما في ذلك الأنظمة البيئية البرية والبحرية

[9] راجع المواد من المادة **59** إلى المادة **62** من القانون رقم **03-10**

وغيرها من الأنظمة البيئية المائية والمركبات الإيكولوجية التي تتألف منها، وهذا يشمل التنوع ضمن الأصناف وفيما بينها، وكذا تنوع النظم البيئية ".

ونظرا لأهمية هذا العنصر الهام من العناصر الطبيعية المشكلة للبيئة، فقد تبنى المشرع **مبدأ المحافظة على التنوع البيولوجي**، وأدرجه ضمن المبادئ العامة التي يتأسس عليها القانون أعلاه، فأفاد أنه ينبغي بمقتضى هذا المبدأ على كل نشاط تجنب إلحاق ضرر معتبر بالتنوع البيولوجي.

2 البيئة البشرية

يقصد بها الإنسان وإنجازاته التي أوجدها داخل بيئته الطبيعية، بحيث أصبحت هذه المعطيات البشرية المتباينة مجال لتقييم البيئة البشرية إلى أنماط وأنواع مختلفة فالإنسان من حيث هو ظاهرة بشرية يتفاوت من بيئة أخرى من حيث عدده وكثافته وسلالته ودرجة تحضره وتفوقه العلمي مما يؤدي إلى تباين البيئات البشرية، ويميل بعض الباحثين نحو تقسيم البيئة البشرية إلى نوعين مختلفين:

البيئة البيولوجية تشمل الإنسان "الفرد" وأسرته ومجتمعة بالإضافة إلى الكائنات الحية في المحيط الحيوي وهي جزأ من هذه البيئة الطبيعية، إلا أن بعض الفقه قصرها على الوسط النباتي والحيواني الذي يحيا فيه الإنسان.

3 البيئة الاجتماعية

يقصد بها ذلك الجزء من البيئة البشرية الذي يتكون من الأفراد والجماعات في تفاعلهم، وكذلك التوقعات الاجتماعية وأنماط النظم الاجتماعي وجميع مظاهر المجتمع الأخرى، وبوجه عام تتضمن أنماط العلاقات الاجتماعية القائمة بين الناس.

هي تلك البيئة التي تعبر عن الوسط الذي ينشأ فيه الفرد والذي يجدد شخصيته وسلوكياته واتجاهاته والقيم التي يؤمن بها، كما يمكن اعتبارها انها ذلك الإطار من العلاقات التي يجدد ماهية علاقة الإنسان مع غيره، وهو الأساس في تنظيم أي جماعة من الجماعات متباينة وحضارة في بيئات متباينة. وتشير البيئة الاجتماعية كذلك إلى ما شيده الإنسان داخل البيئة الطبيعية خلال بناء حضارته سواء كان ذلك من الثقافة التي شكلها الإنسان أو العلاقات الاجتماعية التي كونها، فهي بيئة ظهر فيها تفاعل الإنسان والبيئة من جهة وعلاقة الإنسان بالإنسان من جهة أخرى، يعني هذا ان البيئة تضم جانبين هما :جانب مادي والآخر معنوي.

4 البيئة الثقافية

يعني بها الوسط الذي خلقه الإنسان بنفسه بما فيها منتجات مادية وغير مادية، في محاولاته الدائمة للسيطرة فيها، وهذه البيئة التي صنعها الإنسان لنفسه وينقلها كل جيل عن الآخر، ويطور فيها ويعدل ويبدل وتسمى: "البيئة الثقافية الإنسانية. [10]

[10] تركية سايح، **حماية البيئة في ظل التشريع الجزائري**، مكتبة الوفاء القانونية، الطبعة الأولى، اسكندرية، 2014، ص27

الفرع الثاني: العناصر الاصطناعية

بما أننا أكدنا أن البيئة الطبيعية هي ما خلقه الله و أبدع فيه دون أي تدخل من أي قوة أخرى في صنعه أو خلقه و أن الاصطناعي هو عكس الطبيعي فالبيئة الاصطناعية هي ما تدخل الإنسان في صنعه و إنشائه كالمدن و القرى و الآلات ، بصفة عامة كل التطورات التي آلت إليها الكرة الأرضية، فقد اكتفى الإنسان بالاصطياد و العيش في الكهوف و المغارات و هنا كانت السيطرة الطبيعية فهو يكتفي بحدودها أما بعد أن أخذ في التفكير و الابتكار تخطى هذه الحدود و خرج عن هذه السيطرة التي كانت تحكمه و تقيد تصرفاته و صار ينظم و يحدد طرق عيشه و يطور سبل معيشته، و مع كل هذا اعتقد الإنسان أنه تخطى كل الحدود و أصبح هو من يتحكم فيها و لكن للأسف دون أن يشعر أصبح حول رقبته قيد آخر هو تهديدها له بالإقراض فهو خلق الخلل في النظام البيئي الذي أصبح يشكل خطرا على وجوده على الكوكب بأكمله.

إلا انه لا يمكننا أن نسلم بأن البيئة الاصطناعية دلالة سلبية فقط فهي تعكس أيضا قدرة البشر على تجاوز أو تكرار أشكال أو وظائف تنشأ في الطبيعة فقط. ونأخذ على سبيل المثال الذكاء الاصطناعي أو التطور الاصطناعي في إنجاز الأعضاء حيث يرى هربرت سيمون:" بعض الأشياء الاصطناعية هي تقليد لأشياء في الطبيعة والتقليد قد يستخدم نفس المواد الأساسية في الكائن الطبيعي أو مواد مختلفة جدا.

فإذا ما حددنا المستوى الحضاري والتقني للبيئة الحضارية تستطيع ان نميز بين:

1 –بيئات متحضرة متقدمة يملك الإنسان فيها قدرة علمية وتقنية عالية للكفاءة تمكنه من استغلال موارد البيئة بما يحقق طموحاته ورغباته وتبرز فيه إيجابياته وهي ايجابية مقبولة إذا ما

سخر الإنسان امكانياته وقدراته في استغلال موارد بيئته دون استنزاف او تدهور و لكنها ايجابية غير مقبولة بل مرفوضة او تدميرية إذا ما سخر إمكاناته بما يؤدي ويسهم في استنزاف وتدهور موارد البيئة.

2 –بيئات نامية او متخلفة يكون فيها الإنسان ذو قدرات علمية محدودة وتقنية بدائل تقلل من قدرته على استغلال موارد بيئته ومن ثم كثيرا ما يقف موقفاً سلبياً امام تحديات البيئة الطبيعية.

المبحث الثاني: التلوث البيئي –أنواعه-أسبابه

لقد أصبح التلوث في هذا العصر أشد خطورة في أبعاده المؤثرة ولقد كان في مقدمة الأسباب للتلوث التقدم التكنولوجي والصناعي للإنسان خصوصا في البلدان المتقدمة، مما يسبب اختلال مكونات النظام البيئي بوجود مواد مضرة بالطبيعة وما تحتويه من كائنات حية وغير حية.

المطلب الأول: تعريف الثلوث البيئي

لغة: التلوث في اللغة يراد به التلطيخ والخلط، إذ يقال لوث ثيابه بالطين بمعنى لطخها، ويقال لوث الماء بمعنى كدره، وتدل أيضا عل الفساد والنجس، وفعلها لوث الشيء تلويثا دنسه، ويستخدم مصطلح pollution في اللغة الفرنسية والإنجليزية ويراد به الاسم من التلوث أو حدوث التلوث، كتلوث الماء بإضافة مواد ضارة أو تلوث الهواء والتلوث بالضوضاء.

اصطلاحا: لقد تعددت التعاريف الخاصة بظاهرة التلوث وفي هذا الإطار يمكن ذكر أهم هذه التعريفات فيما يلي:

أ. عرفه العامل البيئي odum بأنه "أي تغري فيزيائي أو كيميائي أو بيولوجي مميز، ويؤدي الى تأثير ضار على الهواء أو املاء أو الأرض أو يضر بصحة الإنسان والكائنات الحية

الأخرى، وكذلك يؤدي الى الأضرار بالعملية الإنتاجية كنتيجة للتأثير على حالة الموارد المتجددة[11]

ب. كما حدد مؤتمر إستكهولم الذي عقد عام 1972 المقصود من التلوث على أنه تدخل الأنشطة الإنسانية في موارد وطاقات البيئة، حيث تعرض تلك الموارد والطاقات صحة الإنسان أو رفاهيته أو مصادر الطبيعة للخطر ،أو تجعلها في وضع يحتمل معه تعرضها للخطر بشكل مباشر أو غير مباشر ،فتلوث البيئة إذا هو تغير غير مرغو ب في الخصائص الفيزيائية أو الكيميائية أو الإحيائية للبيئة الطبيعة ينشأ أساسا من النشاط البشري ،وبالرغم من التلوث الطبيعي الذي أحدثته البراكين والزلازل عبر آلاف السنين ،فقد ظلت البيئة قادرة على التكيف والاستمرار، غير أن التلوث الذي يحدث بسبب البشر لم تستطع البيئة أن تتعامل معه أو تتكيف بنفس القدرة والكفاءة[12]

ج. ويعرف قاموس ويشري مصطلح التلوث بأنه "حالة من عدم النقاء أو عدم النظافة أو أنها كل عملية تنتج مثل هذه الحالة."

فمصطلح عدم النقاء أو عدم النظافة تشير الى وجود عوامل أضافها المجتمع الإنساني الى البيئة بالدرجة التي تهدد حياتهم، بل مختلف الكائنات الحية التي تشاركهم العيش في نفس النسق الأيكولوجي ومن هذا المنطلق يصبح التلوث ظاهرة من صنع الإنسان غير أن إنكارنا الحقيقة وجود بعض العوامل التي توجد في البيئة يمكن أن تكون بذاتها ملوثات دون أن تتدخل في إيجادها أو تغييرها بيد الإنسان.

[11]علي طيوب، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية، دراسة استطلاعية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، رسالة **ماجستير، كلية** العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،2116ص ص14، 15

[12]بن ماضي قمري، دور السياسات البيئية في الحد من اثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2112ص20

د-بينما عرف البنك الدولي التلوث بأنه: إضافة مادة غريبة الى الهواء أو الماء أو الغلاف الأرضي، في شكل كمي تؤدي الى أثار ضارة على نوعية الموارد وعدم ملازمتها لاستخدامات معينة أو محددة

والخسائر الناتجة عن سوء استعمال هذه العناصر إذا أضفنا لها مواد غير مناسبة، والتلوث قد يكون بيولوجيا أو كيميائيا أو حتى بسبب القمامة أو النفايات الضارة. فدائما السبب الرئيسي في وجود التلوث هو وجود وإضافة مكونات غريبة على المكونات الطبيعية أو خلط مواد لا تتناسب مع المواد الطبيعية فتحدث تلوث.

المطلب الثاني: انواع التلوث

يتنوع التلوث الذي يسيب البيئة الى عدة أنواع يمكن ان تكون متداخلة وذلك حسب نظرتنا إليه:

1- بالنظر إلى طبيعة التلوث : في هذا الإطار يمكن ان نميز ثلاثة انواع، تلوث هوائي وتلوث مائي وتلوث الأرضي .فالتلوث الهوائي يعتبر اكثر أشكال التلوث البيئي انتشارا نظرا لسهولة انتقاله وانتشاره من منطقة الى أخرى بفترة زمنية وجيزة نسبيا ويؤثر هذا النوع من التلوث على الإنسان والحيوان والنبات تأثريا مباشرا يخلف أثارا بيئية وصحية واقتصادية واضحة متمثلة في التأثير على صحة الإنسان انخفاض كفاءته الإنتاجية كما انا التأثير ينتقل الى الحيوانات ويصيبها بالأمراض المختلفة يقلل من قيمتها الاقتصادية ، أما التلوث المائي هو التغيير في طبيعته وخواصه وفي مصادره الطبيعية المختلفة ،حيث يصبح غير صالح للكائنات الحية التي يعتمد عليه في استمرار بقائها، في حين ان التلوث الأرضي هو التلوث الذي يصيب الغلاف الصخري والقشرة

العلوية للكرة الأرضية ويعتبر الحلقة الأولى والأساسية من حلقات النظام الإيكولوجي وتعتبر أساس الحياة وسر ديمومتها[13]

2_بالنظر الى مصدر التلوث : و ينقسم الى تلوث طبيعي و تلوث اصطناعي و الذي يقسم بدوره الى تلوث صادر عن أنشطة زراعية و تلوث صادر عن أنشطة صناعية وتلوث صادر عن أنشطة خدمية و ترويجية

أ_ **التلوث الطبيعي:** وهو التلوث الذي يعد من المظاهر الطبيعية التي تحدث بين الفينة والأخرى كالزلازل والبراكين والصواعق وغيرها، كما تسهم بعض الظواهر المناخية كالرياح والأمطار في إحداث بعض صور التلوث البيئي

ب_ التلوث الاصطناعي: يعرف التلوث الاصطناعي على أنه التأثير العكسي على نوعية البيئة والذي تسببه عمليات الإنتاج الصناعي ومؤسسات المعالجة الصناعية .وتقسم النشطة الملوثة للبيئة الى :أنشطة صناعية .أنشطة زراعية أنشطة خدمية وترويجية .

***الأنشطة الصناعية :** لعل الأنشطة الصناعية هي الأكثر شيوعا بتسببها في التلوث جراء المخلفات و النفايات سواء الصلبة أو السائلة أو الغازية التي تطرحها في البيئة فتؤثر سمومها في تدهور البيئة و إلحاق الضرر بالمواد الطبيعية اليت تؤثر في تكوينها و تركيبها و تحويلها الى موارد ضارة كتصريف الفضلات السائلة الصناعية التي تحتوي على نسب كبيرة من المواد الثقيلة الى الأنهار دون معاجلة فتؤدي الى تلوث المياه .

[13] حسونة عبد الغني، الحماية القانونية في إطار التنمية المستدامة، **اطروحة دكتوراه**، الحقوق، تخصص قانون اعمال جامعة خيضر بسكرة ،2112/2113ص12

***الأنشطة الزراعية :** الاستعمال المفرط و الخاطئ للمبيدات بأنواعها سبب المشكلة البيئية فجمع و تسرب مياه الري الى المياه الجوفية و السطحية المحملة بالمواد الضارة العضوية و غير العضوية أدى ذلك الى تلوثها و إطلاق هذه المواد بفعل الحرارة و ضوء غازات تضر بالغلاف الجوي علاوة على ذلك تقتل هذه المواد الكائنات الحية الدقيقة النافعة في التربة مسببة خلل في التوازن الطبيعي

***الأنشطة الخدمية والترويجية :** يعد التلوث السكاني والحضري أحد أهم الملوثات الناجمة عن النفايات والفضلات المنزلية مثل مياه الصرف الصحي والمياه الثقيلة والنفايات الصلبة.[14]

3_التلوث بالنظر إلى نطاقه الجغرافي : ويمكن تقسيمه الى نوعين هما:

أ- **التلوث المحلي: وهو** تلوث ينحصر في مكان معني دون آخر، ولا تمتد آثاره خارج هذا الإطار، وقد ينتج عن أعمال الإنسان كما قد يكون لأسباب طبيعية كالبراكين والعواصف التي تضر مكانا دون باقي الأماكن.

ب- **التلوث بعيد المدى:** عرفته اتفاقية جنيف لسنة 1979بشأن التلوث بعيد المدى بأنه "التلوث الذي يكون مصدره العضوي موجود كليا او جزئيا في منطقة تخضع للاختصاص الوطني لدولة ما ويحدث آثاره الضارة في منطقة تخضع لاختصاص الوطني لدول أخرى[15]

[14] ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، **اطروحة دكتوراه** في علوم الاقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة ،2111/2116ص22

[15] علي طيوب، **مرجع سابق**، ص18

4_ التلوث بالنظر أثاره على البيئة :

وينقسم التلوث وفقا لأثاره على البيئة الى ثالثة أصناف هي :

أ_ **التلوث المعقول**: هو درجة من درجات التلوث التي يتأثر بها توازن النظام الإيكولوجي، ولا يكون مصحوبا بأية أخطار أو مشاكل بيئية رئيسية. وهو موجود في أغلب المناطق ولا تكاد تخلو منطقة من مناطق العامل منه.

ب_ **التلوث الخطر :**وتعاني منه العديد من الدول الصناعية لأنه ينتج من النشاط الصناعي ونشاط التعدين ، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل المتقدمة حيث أن كمية ونوعية الملوثات تتعدى الحد الإيكولوجي الحرج والذي يبدأ معه التأثير السلبي على العناصر البيئية والطبيعية والبشرية، وتتطلب هذه المرحلة إجراءات سريعة للحد من التأثيرات السلبية ،ويتم ذلك عن طريق معالجة التلوث الصناعي باستخدام وسائل تكنولوجية حديثة كإنشاء وحدات معاجلة كفيلة بتخفيض نسبة الملوثات لتصل الى الحد المسموح به دوليا، أو عن طريق سن قوانين وتشريعات تفرض من خلالها ضرائب على المصانع التي تساهم في زيادة نسبة التلوث.

ج_ **التلوث المدمر:** يمثل هذا النوع المرحلة التي ينهار فيها النظام الإيكولوجي ويصبح غير قادر على العطاء نظرا للاختلال على مستوى التوازن بشكل جذري، ولعل حادثة تشرنوبيل التي وقعت في المعاملات النووية في أوكرانيا عام 1916م خير مثال على التلوث المدمر، ويحتاج النظام الإيكولوجي في هذه الحالة الى سنوات طويلة لإعادة اتزانه بواسطة تدخل العنصر البشري وبتكلفة اقتصاديه عالية[16]

[16] علي طيوب، **مرجع سابق**، ص17

1_التلوث حسب طبيعته :

حيث يقسم الى تلوث بيولوجي وتلوث إشعاعي وتلوث كيميائي

التلوث البيولوجي: يعرف على انه التلوث الناتج عن الأحياء التي إذا ما وجدت في مكان وزمان غير مناسب اي بنسبة تزيد عن الحد الطبيعي تسبب أضرارا للإنسان والنبات والحيوان.

تعد الملوثات والبيولوجية بما تحتويه من فطريات وبكتيريا وطحالب وطفيليات من أقدم الملوثات على وجه الأرض منذ ملايين السنين، وللأحياء الدقيقة القدرة على إحداث الأمراض من خلال إنتاجها المواد السامة التي تدخل الى الجسم الحي وتؤدي به الى اضطرابات معينة قد تنهي حياته وأبسط مثال على ذلك استخدامها في الحروب البيولوجية والجرثومية.

ب_ التلوث الكيميائية: توجد المركبات البيئية بأعداد هائلة، ويعد الوصول الى تركيبات جديدة وأنواع أخرى كثيرة أمرا يسيرا، وباستمرار البحث والتقدم العلمي في مجال الكيمياء العضوية وغير العضوية يمكن تحقيق ذلك ويقال إنه تم تركيب حوالي 11مليون مركب كيماوي فانطلقت هذه المواد إما بطريقة مباشرة أو نتيجة الاستخدامات البشرية لهذه المبيدات والمنظفات والمذيبات والأسمدة وما الى ذلك، أو بطريقة مباشرة كنفايات منتجات الأنشطة البرية كالتعدين واحتراق الوقود والعمليات الصناعية. ومن الصناعات التي تسبب الملوثات الكيميائية ما يلي:

_صناعة الأدوية : تتركب الأدوية في معظمها من مواد كيميائية وهي إذ تقتل الفيروسات والحيويات الفتاكة والبكتيريات وتخفف الآلام تشفي من بعض الأمراض فإنها بالمقابل تؤثر سلبا على الأعضاء السليمة قي الجسم فهي بالتالي ملوثة ، وقد تتسبب آثارها الجانبية في أمراض جديدة.

_ **الصناعات الغذائية :** تحتوي على مكونات تندرج في غذاء الإنسان و النبات والحيوان، وهي على نوعين عضوية وكيميائية.

ج_ التلوث الإشعاعي:

وهو عبارة عن التلوث الناجم عن الإشعاعات الذرية والنووية وهي الملوثات الأشد خطورة لأنها تفتك بالجماد والحياة على حد السواء، وقد قال أحد العلماء في تصريح أدلى به عام 1992 إن إطلاق صاروخ واحد في الفضاء الكوني يدمر مليون طن من الأوزون .وترجع خطورة النفايات السامة المشعة الى اتصافها بخاصيتين أساسيتين هما:

- أنها لا تتحلل أو أنها تتحلل ببطئي شديد ، وعليه فإنها تؤدي بالكائن الحي الى الموت البطيء.
- يأتي التلوث الإشعاعي عن كل الصناعات التي تقوم على الطاقة الإشعاعية حتى جهاز التصوير بالأشعة السينية، هذا عدا التلوث الناجم عن شاشات أجهزة التلفزيون والإعلام الآلي وأجهزة التحكم عن بعدو تأثير الأجهزة التي تعمل بأشعة الليزر.

المبحث الثالث: مفهوم السياسة البيئية

سنتعرف في هذا المبحث على معرفة السياسة البيئية ومبادئها وأهم الأدوات التي تستعملها لتحقيق مجموعة من الأهداف

المطلب الأول: تعريف السياسة البيئية

لقد وضع الباحثين جملة من التعاريف التي تشمل البيئة والسياسة البيئية والمميزات التي تميز صياغتها عن غيرها من سياسات الحكومة وهذا ما سنعرفه من خلال هذا المطلب

تعريف البيئة: نقصد هنا البعد البيئي، الأنظمة البيئة، جودة الحياة، إدارة الموارد

تعريف السياسة: مسار الإجراءات المبادئ المتبنة او المقترحة بواسطة حكومة او حزب او شركة ومنه السياسة البيئة ترتكز على المشاكل الناشئة على تأثير الإنسان على البيئة وينعكس دالك على المجتمع البشري بتأثيره السلبي على البشرية [17]

ومنه نقول ان السياسة البيئة هي توجه تتبناه هيئة معينة للحفاظ على ما هو موجود في واصلاح الأضرار التي لحقت بها حالة جيدة وتجنب الأضرار التي يمكن أن تلحق بها.

جزء من السياسة العامة من اجل مستقبل آمن وأفضل فهي لا تعالج الأضرار الناتجة عن التلوث بل تتعدى الى تجنبها والتقليل منها كما تعمل على تحديد الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية الإنسان من التلوث.

يقول ستيفن كارول في كتابه السياسة البيئية الصر اع المحتدم الذي ينبئ عن إجراء مفاوضات بين المصالح المتخربة للكائنات الحية هدا الصر اع كفيل بتحديد الشروط البيئة لبقاء الكائنات الحية وموطنها الأصلي وبالاتجاهات الرسمية لحماية البيئة.

هي حزمة من الخطوط العريضة التي تعكس الإجراءات والقواعد التي تحدد أسلوب وتنفيذ الاستراتيجية البيئة مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هده الإستراتيجية وذلك تحت مضلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضح أليات التنمية.

[17] قدي عبد المجيد: **الاقتصاد البيئي**. دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2O10..

السياسة البيئية: هي توجه الدولة من خلال الإجراءات التي تقوم بها او تشجيعها للمحافظة على البيئة في جميع الميادين .ان السياسة البيئية تشير الى المجالات التي توجه فيها المؤسسات الحكومية نحو تحسين نوعية عمل المستويات الوطنية والإقليمية وبما أن هذا المجال يعتبر واسع فان التركيز سينصب حول تعزيز القدرات المشاركة والمؤسسات المعالجة لقضايا البيئة بصورة فعالة.[18]

السياسة البيئة هي حزمة من الخطوط العريضة التي تعكس الإجراءات والقواعد التي تحدد أسلوب وتنفيذ الاستراتيجية البيئة مع تحديد مهام المؤسسات والجهات والوحدات المختلفة المشاركة والمسؤولة عن نتائج هده الإستراتيجية وذلك تحت مضلة الأوامر التشريعية الملزمة لكل من هذه الجهات وهي توضح أسلوب تقويم النتائج وفقا للأهداف التي تم تحديدها مسبقا مع توضح لآليات التنمية.[19]

ومن خلال ما سبق نستنتج ان السياسة البيئية هي سياسة تنتجها الدولة بهدف تحقيق توازن بين الأهداف التنموية والبيئية وتوجيه النشاط للمحافظة على البيئة وفق تدبير ووسائل معينة.

[18] فاطمة الزهراء وارف، **السياسة العامة البينية في الجزائر دارسة حالة سعيدة.** جامعة موالي الطاهر، سنة 2013، ص. 30

[19] .محمد خليل الرفاعي: "أثر وسائل العلم في تكوين الوعي البيئي «، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت مركز الدراسات 1 الوحدة العربية، العدد 2015/992، ص 22

المطلب الثاني: مبادئ ومميزات السياسة البيئية:

من خلال هذا المطلب سنبين مبادئ السياسة البيئة وأهم الخصائص والمميزات التي تشملها لكي نفهم المتغيرات التي تعالجها السياسة البيئية.

الفرع الأول: مبادئ السياسة البيئية

1 _ مبدأ من يلوث يدفع :

كان أول ظهور لهذا المبدأ على المستوى الدولي سنة 1972 ضمن قائمة التوصيات التي وضعها المجلس الخاص بوضع المبادئ التوجيهية للسياسات البيئية، كما كرسه إعلان ريو ضمن المبدأ السادس عشر الذي ينص" يجب على السلطات الوطنية أن تسعى لضمان تحمل المسؤولين للتبعات تلويث البيئة " .ويمتاز هذا المبدأ كونه مبدأ اقتصادي يضمن توزيع تكاليف حماية البيئة حيث يتحمل الملوث للبيئة مسؤولية الأضرار البيئية ، هو مبدأ قانوني ينسجم مع فكرة العدالة والإنصاف، كما يكرس سياسة العقاب من خلال فرض العقوبات المالية والجزائية على الملوث للبيئة. يتحمل مسؤولية التلوث للمسبب فيه أي المخل بالموارد البيئة عليه دفع تعويض الضرر بطريقة مباشرة او غير مباشرة.

2_ مبدأ الوعي :

وذلك بنشر التربية والوعي البيئي فالفرد هو طرف التفاعل والمشاركة في الدراسات البيئية وعنده إيجاد البديل لها، إذن السياسة البيئة مصدر من مصادر احتياجاتنا اليومية بفضل التوجه الذي تقوم عليه وتشجيع جميع الأطراف بحماية البيئة.

إن الوعي البيئي يمثل وظيفة المعرفة، ويتجسد في ثالث أبعاد أساسية، وهي المعرفة البيئية، والاتجاهات البيئية، والسلوك البيئي. فما إن تجتمع هذه العناصر الثالثة لدى الفرد إلا وقد حصلنا على وعي بيئي فردي وبانتشارها لتشمل أغلب أفراد المجتمع نحصل على وعي بيئي جماعي وهو أساس حماية البيئة. وهوما يسمح لنا بالقول عندئذ بأن التربية البيئية تساعد على انتشار الوعي البيئي في العالم، القائم على تنمية علاقة منسجمة بين المعلومات والمعـارف والتفكير الصادر من الأشخاص في علاقاتهم، مع البيئة ومع مختلف مواردها. وبعبارة أخرى يمكن القول بأن الوعي البيئي هو محصلة لعملية التربية البيئية.

3 _ مبدأ الاحتياط :

ظهر مبدأ الاحتياط بمناسبة إعلان ريو سنة 1992 ضمن المبدأ الخامس عشر والذي يقوم على أساس الوقاية من المشكلات البيئية قبل وقوعها وسبب تفعيل هذا المبدأ هو خطورة معالجة الأضرار البيئية الغير قابلة للزوال مثل أضرار الإشعاعات. ويكون ذلك باتخاذ الإجراءات الاستباقية الكفيلة بحماية البيئة وعدم الانتظار حتى يقع الضرر. ويقوم هذا المبدأ على احتمال وقوع أضرار بيئية نتيجة ممارسة نشاط معين، احتمال خطورة الأضرار أو غير قابلة للمعالجة، وجود شك حول سلامة النشاط أو المنتوجات على البيئة، البحث عن البدائل الممكنة للنشاط أو المنتج المضر بالبيئة. أساس تقليل المخاطر وأسوء النتائج المحتملة خاصة في التعامل مع المواد او التكنولوجية التي لا يعرف نتائجها وأثارها البيئية.

4 _ مبدأ تقويم الأثر البيئي

جاء هذا المبدأ ضمن المبدأ السابع عشر من إعلان ريو للبيئة والتنمية و الهدف منه هو تحديد التأثيرات البيئية للمشروع قبل دخوله فعليا في الاستغلال ، إذ يعتبر من الأدوات القانونية والعملية التي تهدف الى الوقاية من كل أشكال التلوث بشكل استباقي ، وتكمن أهمية تبني الدول لمبدأ تقيم الأثر البيئي من أنه يعد وسيلة لتنفيذ مبدأ الاحتياط مما يتيح المجال لتفادي المشاكل البيئية أو التخفيف منها ، إضافة إلى ذلك فان هذا المبدأ يحدد التأثيرات المترتبة على جميع مراحل إقامة المشروع من البداية الى النهاية ، أما الهدف الحقيقي من هذا المبدأ هو ضمان حماية البيئة والحفاظ على الموارد الطبيعية ، و الحفاظ على صحة الإنسان وحمايته.

5 _ مبدأ المسؤوليات المشتركة لكن المتباينة

يكرس هذا المبدأ ضرورة التعاون الدولي في مجال حماية البيئة، للمبدأ بعد أخلاقي متعلق بالعدالة بفرض عنصر التفاوت بين الدول فكل دولة تحاسب بقدر مسؤولياتها اتجاه الانتهاكات البيئية. يمنح هذا المبدأ أولوية خاصة للبلدان النامية من ناحية المساعدات التنموية. ويعتبر بروتوكول كيوتو باليابان سنة 1997 من أبرز الاتفاقيات الدولية التي كرست آليات قانونية لتنفيذ هذا المبدأ في مجال حماية البيئة، فقد صادق غلى هذا البروتوكول 141 دولة من بينها 34 دولة صناعية باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية التي لم تصادق عليه، وبموجب هذا الاتفاق تلتزم الدول الصناعية بتخفيض انبعاثاتها من غاز ثاني أكسيد الكاربون بنسبة 5.2 % ويلتزم الاتحاد الأوروبي بتقليص الانبعاثات المسببة للاحتباس الحراري بنسبة 8% في حين لم يضع هذا البروتوكول اي التزام بالنسبة للدول النامية.

6 _ مبدأ التنمية المستدامة

هذا المبدأ صيغ من قبل لجنة برونتلاند سنة 1987 على أثر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتعني التنمية المستدامة حسب اللجنة العالمية للبيئة والتنمية بأنها التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها. إضافة الى ذلك صيغ هذا المبدأ في إعلان ريو ضمن المبدأ الثالث الذي يقر بضرورة إعمال الحق في التنمية على نحو يكفل احتياجات الأجيال الحاضرة والقادمة، مع ضرورة مراعاة الاعتبارات البيئية عند وضع السياسات الاقتصادية والبرامج التنموية، ترشيد استخدام الموارد الطبيعية غير المتجددة، البحث عن بدائل صديقة للبيئة خاصة مصادر الطاقة، التسيير الأمثل للنفايات وجعلها مصدر للثروة بإعادة تدويرها.

إذا كانت السياسة البيئة هي الكل المتكامل من القوانين والأسس المعتمدة والأدوات التي تهدف لحماية البيئة والمحافظة عليها فهي ال تنحصر في معالجة الأضرار البيئية فقط بل تتعدى بتجنب المشاكل البيئية وتقليل الأخطار الناجمة عنها كما تسعى ليجاد حلول وتطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان.

الفرع الثاني: خصائص السياسة البيئية:

للسياسة البيئية مميزات عامة وهي:[20]

1. الواقعية أي انها تتعامل مع المشكلات البيئية والقواعد التنظيمية من منبع المشكل
2. تنعكس الأهداف البيئية المختلفة على كافة المستويات الرسمية المحلية والدولية

[20] محمد خليل الرفاعي، **مرجع سابق**، ص.22

3. التكامل والترابط بين مختلف السياسات المستخدمة للحفاظ على البيئة في كل المجالات الزراعية، الصناعية، السياسية .... الخ.

4. السياسة البيئية سياسة رشيدة أي تهذب السلوك الإنساني فهي معدلة للسلوك البشري على المستوى الفردي او الجماعي في القطاعات الاقتصادية او الخدماتية بحيث تحقق القناعة بأهمية البيئة والحفاظ عليها

5. وجود التنظيمات الفعالة لتنقيد الحقيقي لهده السياسات سواء كانت هده التنظيمات ر سمية او غير رسمية مع تنمية الموارد البشرية القائمة على تنفيذ لسياسة البيئية.

6. لها اطر تشريعية تدعم هده السياسة وتضمن لها الاستمرارية واليات التنقيد بما يفسر التطبيق العلمي للسياسة البيئية مع عدم استصدار تشريعات جديدة قد تضارب او تدكر مع التشريعات القائمة.

7. **اعتمادها** على أدوات مرنة واقعية قابلة للتنفيذ تعتمد على الردع الذاتي والالتزام الطوعي

من خلال هذا المطلب تبين لنا أن السياسة البيئية عبارة عن منهج أو طريق تتبعه الحكومة لصياغة سياستها فيما تعلق بالمشاكل البيئية باعتمادها على أسس الواقعية والإجراءات التنظيمية ومنه سنتطرق إلى أدوات السياسة البيئية في المطلب الثالث.

المطلب الثالث: أدوات وأهداف السياسة البيئية

الفرع الأول أدوات السياسة البيئية: تعتبر الأدوات أهم نقطة في التحليل البيئي وهي عبارة عن إجراءات تشريعية وتنفيذية وتتمثل في :

أولا /الإجراءات التنظيمية:[21]

التنظيم القانوني أكثر وسيلة انتشار وقبول في دو ل العالم والأدوات التنظيمية المتمثلة في الأمور التي تصدرها السلطات الإدارية والمتمثلة في المنع والتصريح او كما يعرف قيود التحكم والسيطرة وهي مرتبطة بمصدر التلوث حيث تحدد القيود للحد من التلوث.

هناك ثالث أنواع من الأدوات لتنفيذ السياسة البيئية وهي

1 الأدوات التعليمية والثقافية :

تشمل التلفزة، الأنترنت، المحاضرات، الندوات المحاضرات العامة والندوات والمعسكرات الشبانية ...الخ تهدف الى توعية المجتمع بسلامة ونظافة البيئة وتغيير الطرق الاستهلاكية المضرة بها، وتعريف المستهلك بمصادر التلوث الموجودة في السلع والمواد الغذائية وكيفية التعامل معها، هذه المهمة تقوم بها المؤسسات التعليمية والشبانية والمنظمات غير الحكومية والجماعات الأهلية.

2 الأدوات المؤسساتية والتشريعية : تشمل القوانين واللوائح والتشريعات الخاصة بحماية البيئة وما يتبعها من هياكل تنفيذية وفي مقدمتها قانون حماية البيئة وهيئة مركزية مستقلة مخولة بتنفيذ القانون، وبرغم من وجود قانون حماية البيئة إلا أن أغلبها تعاني من الشمولية وهنا يكون الفرق

[21] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق**، ص .33

بين الدول المتقدمة والدول النامية ففي الدول المتقدمة تلعب دور ا هاما كجماعه ضغط بينما في الدول النامية تعاني الضعف وعدم الفعلية.[22]

3 الأدوات التنظيمية المباشرة : يتم استخدام الأدوات التنظيمية والأطر التشريعية وتشمل هذه الأدوات النشطة الداخلية لهيئات حكومية في آليات السوق بهدف معالجة الخلل السوقي المتمثل في غياب أسواق السلع البيئية.

ثانيا / الأدوات الاقتصادية: تعتبر الأدوات الاقتصادية عكس التنظيمية فهي تعتني بالآثار الخارجية الناجمة على المشاكل البيئة وهي ال تأخذ بعين الاعتبار التكلفة الاجتماعية الناجمة عن الأنشطة الاقتصادية ودالك من خلال التأثير في نفقة الإنتاج وتنقل الى اثمان السلع والخدمات وتنقسم الأدوات الاقتصادية السياسية البيئية الى ثلث أصناف رئيسية وهي

1 الجباية البيئية : صناع القرار السياسيين والاقتصاديين يحبذون الجباية البيئية او الرسوم البيئية ودالك لمزيها المتعددة خاصة انها تساهم في توفير الإيرادات المالية وظهرت هده الرسوم لتطبيق مبدأ الملوث

2 الرخص القابلة للتداول : وهي إجراءات اقتصادية غير متداولة مثل الجباية وهي انواع منها:

3 نظرية حقوق الملكية : وتلعب الحرية الاقتصادية واليات المنافسة مجال واسع باعتبار ان الموارد البيئة ليست ملكا الحد واستحالة وقف الأنشطة الصناعية ال بداء اتفاق تلقائي للحد من مستوى التلوث.[23]

[22] .فاطمة الزهراء وارف، **مرجع سابق،** ص .32
[23] عبد المجيد قدي، **مرجع سابق،** ص 36

4 نظرية حقوق الملكية : وتلعب الحرية الاقتصادية واليات المنافسة مجال واسع باعتبار ان الموارد البيئة ليست ملكا الحد واستحالة وقف الأنشطة الصناعية ال بداء اتفاق تلقائي للحد من مستوى التلوث.

5 السوق العالمي لحق التلوث : وهي تقوم على تنظيم ومراقبة التلوث ودالك بتخفيض عتبة التلوث الشامل حسب التقدم التقني وحسب المنضمات الأيكولوجية.

الفرع الثاني: أهداف السياسة البيئية

لكل سياسة أهداف ومبادئ تقوم عليها فالسياسة البيئية كغيرها من هذه السياسات تسعى لتحقيق عدة أهداف سطرتها من خلال البرنامج الحكومي الخاص بها والتي تتمثل في:

أ-/ الأهداف الأساسية تشمل: تحجيم الممارسات والأنشطة التي أدت الى تدهور البيئة او تنظيمها بما يكفل مصادر التلوث وتخفيف اثاره وذلك عن طريق .تحجيم الممارسات والأنشطة التي تؤدي الى تدهور موارد البيئة المطالبة بتجنب المشاكل البيئة وتقليل الأخطار تطوير الإجراءات الضرورية والفعالة لحماية صحة الإنسان من اشكال التلوث حماية وحفظ صحة الإنسان.

ب-/ أما الأهداف الثانوية[24]

لسياسة البيئة نجد مثل :الإدارة الرشيدة للمخلفات والنفايات من الموارد الكيميائية نظافة نظافة الهواء تجنب الضجيج مكافحة التصحر.

وفي الأخير نقول ان السياسة البيئية الهادفة التي تمهد الى الوعي وترتبط بالنظام الأيكولوجي والتعليمي وتربطهم بالجانب الاقتصادي وتشجع المسؤولية الذاتية.

[24] خليل حسين، **السياسات العامة في الدول النامية**. بيروت: دار المنهل اللبناني. .2111 ص.ص. .442- 443

الفصل الثانى

الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

مقدمة الفصل الثاني:

لمحاولة ربط الأبعاد البشرية والبيئة في عملية التنمية، أصبح هناك اهتمام متزايد فيما يسمى بالتنمية المستدامة والتي تهدف إلى إيجاد توازن بين النظام الاقتصادي بدون استنزاف الموارد الطبيعية، مع مراعاة الأمن البيئي وبما أن هناك بعدا بشريا للتنمية المستدامة ملازمة للبعد البيئي فقد أصبحت هذه الأجيال مسؤولة عن المحافظة على الموارد الطبيعية من أجل الأجيال القادمة. لذلك يجب الاهتمام بالبيئة كأساس للتنمية حيث إن هدر واستنزاف الموارد البشرية الطبيعية والتي هي أساس لأي نشاط زراعي أو اصطناعي ستكون له آثار مضرة بالتنمية بشكل عام. مفهوم التنمية المستدامة ظهر نتيجة لإهمال التنمية للجوانب البيئية، فكان لابد من أيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على المشكلات، وتمخضت الجهود الدولية عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم (التنمية المستدامة) وفي هذا الفصل سوف نستعرض المفاهيم الأساسية للتنمية المستدامة وعن ذكر أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، والتعرف عن أهدافها ومؤشراتها وأهم المعيقات لتحقيقها.

المبحث الأول: مفهوم التنمية المستدامة

نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التنمية المستدامة وإبراز المبادئ والأهداف والأبعاد الخاصة بها.

المطلب الأول: تعريف التنمية المستدامة

يجمع مفهوم التنمية المستدامة بين بعدين أساسيين هما: التنمية كعملية للتغيير والاستدامة كبعد زمني فعملية التنمية لا تكفي إلا إذا كفلت للأفراد العدالة والاستمرار في توزيع ثمارها

إذن فمعنى عبارة "التنمية المستدامة" تلك التنمية التي يديم استمراريتها الناس، بينما التنمية المستديمة فهي تنمية مستمرة أو متواصلة بشكل تلقائي غير متكّلف لكن الملاحظ أن "المستدامة" والاستدامة تستخدم كمترادفتين من طرف المهتمين، مع عموم استخدام عبارة التنمية المستدامة في جل المؤلفات والاعمال البحثية والتقارير العالمية المعتمدة والباحث يفضل عبارة "التنمية المستديمة"، ويعتبرانها أكثر دقة من التنمية المستدامة، حيث أن "اسم الفاعل بنية صرفية تدل على الحدث ومحدث الحدث، في حين نصف التنمية بأنها مستديمة فقد جعلنا ديمومة التنمية راجعة إلى قوى دفع ذاتي نابعة من التنمية ذاتها، فهي محدثة "الاستدامة"؛ أما قولنا التنمية المستدامة فهذا يعني أنها راجعة لقوى خارجية، وقد جرى إدامتها.[25]

وقد اختلفت التعاريف بين المفكرين حول إعطاء تعريف شامل، وذلك نظرا لاختلاف التخصصات واختلاف الأبعاد ومن بين أهم هذه التعاريف نذكر:

[25] عثمان محمد غنيم وماجدة أبو زنط) وآخرون (، **التنمية المستدامة: فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، ط 2عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع، 2014، ص .23

النظرة الاقتصادية للتنمية المستدامة التي ترى أنها تركز على الإدارة المثلى للموارد الطبيعية، وذلك بالتركيز على الحصول على الحد الأقصى من منافع التنمية الاقتصادية بشرط المحافظة على خدمات الموارد الطبيعية ونوعيتها.

كما أضاف بعض المؤلفين في توسيع تعريف التنمية المستدامة لتشمل تحقيق التحول السريع في القاعدة التكنولوجية للحضارة الصناعية، وأشاروا إلى أن هناك حاجة إلى تكنولوجيا جديدة تكون أنظف وأكفأ وأقدر على إنقاذ الموارد الطبيعية، حتى يتسنى الحد من التلوث، والمساعدة على تحقيق استقرار المناخ، واستيعاب النمو في عدد السكان وفي النشاط الاقتصادي.

رغبة من بعض المؤلفين في جعل مفهوم التنمية المستدامة أقرب إلى التحديد، وضعوا تعريفا ضيقا لها ينصب على الجوانب المادية للتنمية المستدامة. ويؤكد هؤلاء المؤلفين على ضرورة استخدام الموارد الطبيعية المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى فنائها أو تدهورها، أو تؤدي إلى تناقص جدواها "المتجددة" بالنسبة للأجيال المقبلة. وذلك مع المحافظة على رصيد ثابت بطريقة فعالة أو غير متناقص من الموارد الطبيعية مثل التربة والمياه الجوفية والكتلة البيولوجية.

والعنصر الهام الذي تشير إليه مختلف تعريفات التنمية المستدامة هو عنصر الإنصاف أو العدالة. فهناك نوعان من الإنصاف هما إنصاف الأجيال البشرية التي لم تولد بعد، وهي التي لا تؤخذ مصالحها في الاعتبار عند وضع التحليلات الاقتصادية ولا تراعي قوى السوق المتوحشة هذه المصالح. أما الإنصاف الثاني فيتعلق بمن يعيشون اليوم والذين لا يجدون فرصا متساوية للحصول على الموارد الطبيعية أو على "الخيرات" الاجتماعية والاقتصادية. فالعالم يعيش منذ أواسط عقد السبعينات تحت هيمنة مطلقة للرأسمال المالي العالمي الذي بكرس تفاوتا صارخا بين دول الجنوب ودول الشمال كما يكرس هذا التفاوت داخل نفس الدول. لذلك فإن التنمية المستدامة

يجب أن تأخذ بعين الاعتبار هذين النوعين من الإنصاف. لكن تحقق هذين النوعين من الانصاف لن يتأتى في ظل الهيمنة المطلقة للرأسمال المالي العالمي، وإنما يتحقق تحت ضغط قوى شعبية عمالية أممية يمكن من استعادة التوازن للعلاقات الاجتماعية الكونية.

المطلب الثاني: مبادئ التنمية المستدامة

إن العلاقة الأساسية بين النمو من جهة والبيئة من جهة أخرى أدت إلى تحديد المبادئ التي قام عليها مفهوم التنمية المستدامة وتمثلت فيما يلي:

أ- استخدام أسلوب النظم في إعداد وتنفيذ خطط التنمية المستديمة

يعد أسلوب النظم أو المنظومات شرطا أساسيا لإعداد وتنفيذ خطط التنمية المستدامة، وذلك راجع إلى أن البيئة الإنسانية هي نظام فرعي من النظام الكلي، ولهذا تعمل التنمية المستدامة من خلال هذا الأسلوب إلى تحقيق النظم الفرعية شكل يؤدي إلى توازن بيئة الأرض عامة، وهذا الأسلوب هو أسلوب متكامل يهدف إلى الحفاظ على حياة المجتمعات من جميع النواحي الاقتصادية والبيئية والاجتماعية دون وجود تأثيرات سلبية متعاكسة بين هذه الجوانب. فمن المشكلات البيئة المرتبطة بالتنمية الاقتصادية مثلا السياسات الزراعية المطبقة في كثير من دول العالم والتي تؤثر بشكل رئيسيا في تدهور بالتربة.

ب. **المشاركة الشعبية :**يتطلب تحقيق التنمية المستدامة توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية التي تمكن الهيئات الرسمية والشعبية والأهلية والسكان بشكل عام من المشاركة في إعداد وتنفيذ ومتابعة خططها، ويطلق على هذا المفهوم بالتنمية من أسفل ويمكن تلخيص دور الحكومات المحلية فيما يلي:

- الحد من الزيادة في ارتفاع درجة حرارة الأرض
- إدارة ومعالجة النفايات البيئة والتجارية والصناعية
- الحد من انبعاث الغازات التي تؤثر على طبقة الأوزون
- تخفيض الاستهلاك من مشتقات النفط

ج. مبدأ التوظيف الأمثل الديناميكي للموارد الاقتصادية

د. مبدأ استطالة عمر الموارد الاقتصادية، والتخطيط الإستراتيجي لهذه الموارد

ه. مبدأ التوازن البيئي والتنوع البيولوجي

و. مبدأ التوفيق بين حاجات الأجيال الحالية والمستقبلية

ز. مبدأ القدرة على البقاء والتنافسية

ح. مبدأ الحفاظ على سمات وخصائص الطبيعة، وكذلك تحديد وتطوير هياكل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك.

المطلب الثالث: خصائص التنمية المستدامة

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام 1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولم الذي عقبته قمة **ريو** للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي:

أ. هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساس فيها، فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر، ويتم التخطيط لها لأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات

ب. هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القادمة في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

ج. هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول، فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية من الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية، وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

د. وهي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء، والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا، لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى، والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

ه. هي تنمية متكاملة تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل جميعها بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة المنشودة.

المبحث الثاني: أبعاد التنمية المستدامة

تعتبر التنمية المستدامة نمطًا للتنمية يهدف إلى تحقيق التقدم الشامل والمستدام في مختلف المجالات. وتتألف من عدة أبعاد تعمل معًا لتحقيق التنمية المستدامة بشكل متكامل. وفيما يلي توضيح لأبعاد التنمية المستدامة:

المطلب الأول: الأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة:

يتعلق هذا البعد بضمان النمو الاقتصادي المستدام والشامل ويشمل هذا البعد العناصر التالية:

1- حصة الاستهلاك الفردي من الموارد الطبيعية

فبالنسبة للأبعاد الاقتصادية للتنمية المستدامة نلاحظ أن سكان البلدان الصناعية يستغلون قياسا على مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية في العالم، أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية. ومن ذلك مثلا أن استهلاك الطاقة الناجمة عن النفط والغاز والفحم هو في الولايات المتحدة أعلى منه في الهند ب 33 مرة، وهو في بلدان منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أعلى بعشر مرات في المتوسط منه في البلدان النامية مجتمعة.

2- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية

فالتنمية المستدامة بالنسبة للبلدان الغنية تتلخص في إجراء تخفيضات متواصلة من مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة. ولا بد في هذه العملية من التأكد من عدم تصدير الضغوط البيئية إلى البلدان النامية. وتعني التنمية المستدامة أيضا تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة، كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض.

3- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث وعن معالجته

وتقع على البلدان الصناعية مسؤولية خاصة في قيادة التنمية المستدامة، لأن استهلاكها المتراكم في الماضي من الموارد الطبيعية مثل المحروقات – وبالتالي إسهامها في مشكلات التلوث العالمي- كان كبيرا بدرجة غير متناسبة. يضاف إلى هذا أن البلدان الغنية لديها الموارد المالية والتقنية والبشرية الكفيلة بأن تضطلع بالصدارة في استخدام تكنولوجيات أنظف وتستخدم الموارد بكثافة أقل، وفي القيام بتحويل اقتصادياتها نحو حماية النظم الطبيعية والعمل معها، وفي تهيئة أسباب ترمي إلى تحقيق نوع من المساواة والاشتراكية للوصول إلى الفرص الاقتصادية والخدمات الاجتماعية داخل مجتمعاتها. والصدارة تعني أيضا توفير الموارد التقنية والمالية لتعزيز للتنمية المستدامة في البلدان الأخرى – باعتبار أن ذلك استثمار في مستقبل الكرة الأرضية.

4- تقليص تبعية البلدان النامية

وثمة جانب من جوانب الروابط الدولية فيما بين البلدان الغنية والفقيرة يحتاج إلى دراسة دقيقة. ذلك أنه بالقدر الذي ينخفض به استهلاك الموارد الطبيعية في البلدان الصناعية، يتباطأ نمو صادرات هذه المنتجات من البلدان النامية وتنخفض أسعار السلع الأساسية بدرجة أكبر، مما يحرم البلدان النامية من إيرادات تحتاج إليها احتياجا ماسا. ومما يساعد على تعويض هذه الخسائر، الانطلاق من نمط تنموي يقوم على الاعتماد على الذات لتنمية القدرات الذاتية وتأمين الاكتفاء الذاتي وبالتالي التوسع في التعاون الإقليمي، وفي التجارة فيما بين البلدان النامية، وتحقيق استثمارات ضخمة في رأس المال البشري، والتوسع في الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة.

5- التنمية المستدامة لدى البلدان الفقيرة

وتعني التنمية المستدامة في البلدان الفقيرة تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة، ويعتبر التحسين السريع، كقضية أخلاقية، أمر حاسم بالنسبة لأكثر من 20 في المائة من سكان العالم المعدمين في الوقت الحالي. ويحقق التخفيف من عبء الفقر المطلق نتائج عملية هامة بالنسبة للتنمية المستدامة، لأن هناك روابط وثيقة بين الفقر وتدهور البيئة والنمو السريع للسكان والتخلف الناجم عن التاريخ الاستعماري والتبعية المطلقة للقوى الرأسمالية. أما الذين لا تلبى لهم احتياجاتهم الأساسية، والذين ربما كان بقائهم على قيد الحياة أمرا مشكوكا فيه، فيصعب أن نتصور بأنهم سيهتمون بمستقبل كرتنا الأرضية، وليس هناك ما يدعوهم إلى تقدير مدى صلاحية تصرفاتهم للاستدامة، كما أنهم يجنحون إلى الاستزادة من الأطفال في محاولة لزيادة القوة العاملة للأسرة ولتوفير الأمن لشيخوختهم.

6- المساواة في توزيع الموارد

إن الوسيلة الناجعة للتخفيف من عبء الفقر وتحسين مستويات المعيشة أصبحت مسؤولية كل من البلدان الغنية والفقيرة، وتعتبر هذه الوسيلة، غاية في حد ذاتها، وتتمثل في جعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين جميع الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة. فالفرص غير المتساوية في الحصول على التعليم والخدمات الاجتماعية وعلى الأراضي والموارد الطبيعية الأخرى وعلى حرية الاختيار وغير ذلك من الحقوق السياسية، تشكل حاجزا هاما أمام التنمية. فهذه المساواة تساعد على تنشيط التنمية والنمو الاقتصادي الضروريين لتحسين مستويات المعيشة.

7. الحد من التفاوت في المداخيل

فالتنمية المستدامة تعني إذن الحد من التفاوت المتنامي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في البلدان الصناعية مثل الولايات المتحدة وإتاحة حيازات الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضا في مناطق مثل أمريكا الجنوبية أو للمهندسين الزراعيين العاطلين كما هو الشأن بالنسبة لبلادنا؛ وكذا تقديم القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية؛ وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان. وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية لعبت دورا حاسما في تحفيز التنمية السريعة والنمو في اقتصاديات النمور الآسيوية مثل ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان.

8- تقليص الإنفاق العسكري

كما أن التنمية المستدامة يجب أن تعني في جميع البلدان تحويل الأموال من الإنفاق على الأغراض العسكرية وأمن الدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية. ومن شأن إعادة تخصيص ولو جزء صغير من الموارد المكرسة الآن للأغراض العسكرية الإسراع بالتنمية بشكل ملحوظ.

المطلب الثاني: الأبعاد الاجتماعية والثقافية للتنمية المستدامة

يركز هذا البعد على تحقيق التنمية الاجتماعية المستدامة والعدالة الاجتماعية. يشمل ذلك توفير التعليم والرعاية الصحية والإسكان والماء النظيف والصرف الصحي للجميع. كما يهدف إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق المرأة وحقوق الأقليات.

آثار البعد الاجتماعي : يتمثل هذا البعد في عدم تهميش الجماعات وتدعيم مقوماتها الثقافية والروحية، تتوقف الإستراتيجيات المنسجمة مع التنمية المستدامة على القيم الحاضرة، إذ لا يمكن التنبؤ بقيم الأجيال المستقبلية، غير أن هذا لا يعطي مبرر لتدمير الهوية الثقافية السائدة، فذاك يجعل الأفراد عرضة للعديد من أشكال الهيمنة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية[26]. يتمثل التغير الاجتماعي الناجم عن استخراج الموارد على نطاق واسع في تدفق الأشخاص الحاملين لأفكار جديدة وثقافات وقيم وتكنولوجيات، وهنا يمكن تدمير أنظمة الإنتاج التقليدية والبيئة الاجتماعية وتبدو مثل هذه الآثار على النحو الآتي:

أ. **الآثار على السكان:** تظهر خاصة من خلال إقامة مشروع في منطقة متخلقة الذي يؤدي هذا الاحتكاك مع الأشخاص الذي لا يملكون الخبرة في التعامل مع العالم الخارجي، وتظهر نتيجة هذا الاحتكاك في تدمير النسيج الاجتماعي، كما قد يفضي إلى سوق الأشخاص من جراء تعرضهم للأمراض التي لا يملكون المناعة ضدها.

[26] عثمان محمد غنيم وماجد ابو زنط، **مرجع سابق**، ص - 39

ب. **الترفع المادي:** ويظهر في نقل الأشخاص لغرض إقامة المشاريع الصناعية سيما الإستراتيجية منها، أو بسبب فقدانهم للأراضي، وقد يرغمون على إعادة الانتشار بطريقة طوعية، ونتيجة تطهير فقدانهم للأراضي ومنح تسهيلات البناء قد تؤدي إلى تدمير مواقع الثقافة والآثار القديمة.

ج. **الآثار الديمغرافية:** إن خسارة شعب ما تأتي من فقدانه للمعرفة والممارسات المرتبطة بالقوة العاملة لنظم الإنتاج التقليدية ومثال على ذلك وجود تجمعات كبيرة من العمال في موقع معين من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل عديدة كالعنف وانتقال الأمراض كالإيدز .

د. **الاعتماد على المساعدات الخارجية:** إن التنمية إذا لم تدرج بكيفية مدروسة كاستخراج المشاريع للموارد الطبيعية الذي يحقق لها فوائد هامة كالتشغيل وإقامة البنية التحتية والخدمات الاجتماعية قد تؤدي إلى التبعية للمساعدات الخارجية، والذي ينجر عنها متاعب للأجيال الحاضرة والمستقبلية وذلك باستنزاف ثرواتهم.

المطلب الثالث: الأبعاد البيئية والتكنولوجية للتنمية المستدامة:

بالنسبة للبعد البيئي: يتعلق هذا البعد بالحفاظ على البيئة وتحقيق الاستدامة البيئية. يشمل ذلك حماية التنوع البيولوجي والحفاظ على الموارد الطبيعية وتقليل التلوث والتكيف مع تغير المناخ وتعزيز الاستدامة البيئية.

البيئة كمصطلح واسع المدلول يشمل كل شيء يحيط بالإنسان، وقد عرفها مؤتمر الأمم المتحدة للهيئة الإنسانية الذي عقد في ستوكهولم 1972 بأنها: "رصيد الموارد المادية والاجتماعية المتاحة في وقت ما وفي مكان ما لإشباع الإنسان وتطلعاته". كما تعرف أيضا: "بالمجال الذي

يعيش فيه الإنسان ويحصل منه على كل الموارد اللازمة لإشباع حاجاته فيؤثر فيه ويتأثُر به". ولقد أصبحت البيئة محددا عالميا يفرض نفسه ويؤثر على التعاملات الاقتصادية والتجارية والعلاقات الدولي المعاصرة، وأصبح الاهتمام بها من أهم المقاييس لتقييم حضارة الدول، والبيئة والتنمية أمران متلازمان، بعد المزيد من الاهتمام التي حظيت به على المستوى العالمي للتجاوز تلوث الحدود الجغرافية والسياسية للدول فينتقل عبر الماء والهواء والكائنات الحية. وقد أكدت تقارير البنك الدولي في العقد الأخير على الاهتمام بالبيئة كركن أساسي في التنمية للحفاظ على الموارد الطبيعية من الاستنزاف والتدهور لمصلحة الجيل الصاعد والأجيال المستقبلية كما شارك في تحفيز الدول الأعضاء بالاهتمام بإصدار التشريعات الخاصة بحماية البيئة ومصادر الطاقة والاهتمام بدراسته علوم البيئة، وهذا كله يتطلب ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة، وعدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها، وعدم تجاوز قدرة النظام البيئي على هضم المخلفات التي تقذف بها حتى لا يتلوث تلوثا يضر بالإنسان والحيوان. وقد أسس التزاوج بين تحقيق التنمية وحماية البيئة ولادة فرع جديد من العلوم الاقتصادية سمي بالاقتصاد البيئي.

وللشرح أكثر نستعرض ما يلي:

1- إتلاف التربة، استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد

بالنسبة للأبعاد البيئية نلاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنويا من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية. كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلويث المياه السطحية والمياه الجوفية. أما الضغوط البشرية والحيوانية، فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرهما. وهناك مصايد

كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلا بمستويات غير مستدامة، أو أنها توشك أن تصبح كذلك.

2- حماية الموارد الطبيعية

والتنمية المستدامة تحتاج إلى حماية الموارد الطبيعية اللازمة لإنتاج المواد الغذائية والوقود –ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للأشجار وإلى حماية مصايد الأسماك- مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان الآخذين في التزايد، وهذه الأهداف يحتمل تضاربها، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيل بحدوث نقص في الأغذية في المستقبل. وتعني التنمية المستدامة هنا استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداما أكثر كفاءة، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة. وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيميائية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الأنهر والبحيرات، وتهدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والإمدادات المائية. وهذا يعني استخدام الري استخداما حذرا، واجتناب تمليح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء.

3- صيانة المياه

وفي بعض المناطق تقل إمدادات المياه، ويهدد السحب من الأنهار باستنفاد الإمدادات المتاحة، كما أن المياه الجوفية يتم ضخها بمعدلات غير مستدامة. كما أن النفايات الصناعية والزراعية والبشرية تلوث المياه السطحية والمياه الجوفية، وتهدد البحيرات والمصبات في كل بلد تقريبا. والتنمية المستدامة تعني صيانة المياه بوضع حد للاستخدامات المبددة وتحسين كفاءة

شبكات المياه. وهي تعني أيضا تحسين نوعية المياه وقصر المسحوبات من المياه السطحية على معدل لا يحدث اضطرابا في النظم الإيكولوجية التي تعتمد على هذه المياه، وقصر المسحوبات من المياه الجوفية على معدل تجددها.

4- تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية

وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري، حيث مع تواصل زيادة مساحة الأراضي القابلة للزراعة يؤدي الى تقليص الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذا في التسارع. والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال المقبلة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة – وإن أمكن وقفها.

5- حماية المناخ من الاحتباس الحراري

والتنمية المستدامة تعني كذلك عدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بزيادة مستوى سطح البحر، أو تغيير أنماط سقوط الأمطار والغطاء النباتي، أو زيادة الأشعة فوق البنفسجية، يكون من شأنها إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال المقبلة. ويعني ذلك الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ، أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان.

أما عن الأبعاد التكنولوجية فتتمثل في:

1- استعمال تكنولوجيات أنظف في المرافق الصناعية

كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض. وفي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة؛ أما في البلدان النامية، فإن النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع للرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي. وأمثال هذه النفايات المتدفقة تكون نتيجة لتكنولوجيات تفتقر إلى الكفاءة أو لعمليات التبديد، وتكون نتيجة أيضا للإهمال والافتقار إلى فرض العقوبات الاقتصادية. وتعني التنمية المستدامة هنا التحول إلى تكنولوجيات أنظف وأكفأ وتقلص من استهلاك الطاقة وغيرها من الموارد الطبيعية إلى أدنى حد. وينبغي أن يتمثل الهدف في عمليات أو نظم تكنولوجية تتسبب في نفايات أو ملوثات أقل في المقام الأول، وتعيد تدوير النفايات داخليا، وتعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها. وفي بعض الحالات التي تفي التكنولوجيات التقليدية بهذه المعايير فينبغي المحافظة عليها.

2- الأخذ بالتكنولوجيات المحسنة وبالنصوص القانونية الزاجرة

والتكنولوجيات المستخدمة الآن في البلدان النامية كثيرا ما تكون أقل كفاءة وأكثر تسببا في التلوث من التكنولوجيات المتاحة في البلدان الصناعية. والتنمية المستدامة تعني الإسراع بالأخذ بالتكنولوجيات المحسنة، وكذلك بالنصوص القانونية الخاصة بفرض العقوبات في هذا المجال وتطبيقها. ومن شأن التعاون التكنولوجي – سواء بالاستحداث أو التطويع لتكنولوجيات أنظف وأكفأ تناسب الاحتياجات المحلية –الذي يهدف إلى سد الفجوة بين البلدان الصناعية والنامية أن

يزيد من الإنتاجية الاقتصادية، وأن يحول أيضا دون مزيد من التدهور في نوعية البيئة. وحتى تنجح هذه الجهود، فهي تحتاج أيضا إلى استثمارات كبيرة في التعليم والتنمية البشرية، ولاسيما في البلدان الأشد فقرا. والتعاون التكنولوجي يوضح التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والبشرية والبيئية والتكنولوجية في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

3- المحروقات والاحتباس الحراري

كما أن استخدام المحروقات يستدعي اهتماما خاصا لأنه مثال واضح على العمليات الصناعية غير المغلقة. فالمحروقات يجري استخراجها وإحراقها وطرح نفاياتها داخل البيئة، فتصبح بسبب ذلك مصدرا رئيسيا لتلوث الهواء في المناطق العمرانية، وللأمطار الحمضية التي تصيب مناطق كبيرة، والاحتباس الحراري الذي يهدد بتغير المناخ. والمستويات الحالية لانبعاث الغازات الحرارية من أنشطة البشر تتجاوز قدرة الأرض على امتصاصها؛ وإذا كانت الآثار قد أصبحت خلال العقد الأخير من القرن العشرين واضحة المعالم، فإن معظم العلماء متفقون على أن أمثال هذه الانبعاث لا يمكن لها أن تستمر إلى ما لا نهاية سواء بالمستويات الحالية أو بمستويات متزايدة، دون أن تتسبب في احترار عالمي للمناخ. وسيكون للتغييرات التي تترتب عن ذلك في درجات الحرارة وأنماط سقوط الأمطار ومستويات سطح البحر فيما بعد – ولاسيما إذا جرت التغييرات سريعا- آثار مدمرة على النظم الإيكولوجية وعلى رفاه الناس ومعاشهم، ولاسيما بالنسبة لمن يعتمدون اعتمادا مباشرا على النظم الطبيعية.

4- الحد من انبعاث الغازات

وترمي التنمية المستدامة في هذا المجال إلى الحد من المعدل العالمي لزيادة انبعاث الغازات الحرارية. وذلك عبر الحد بصورة كبيرة من استخدام المحروقات، وإيجاد مصادر أخرى للطاقة لإمداد المجتمعات الصناعية. وسيكون من المتعين على البلدان الصناعية أن تتخذ الخطوات الأولى للحد من انبعاث ثاني أكسيد الكربون واستحداث تكنولوجيات جديدة لاستخدام الطاقة الحرارية بكفاءة أكبر، وتوفير إمدادات من الطاقة غير الحرارية تكون مأمونة وتكون نفقتها محتملة. على أنه حتى تتوافر أمثال هذه التكنولوجيات، فالتنمية المستدامة تعني استخدام المحروقات بأكفأ ما يستطاع في جميع البلدان.

5- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون

والتنمية المستدامة تعني أيضا الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون الحامية للأرض. وتمثل الإجراءات التي اتخذت لمعالجة هذه المشكلة سابقة مشجعة: فاتفاقية كيوتو جاءت للمطالبة بالتخلص تدريجيا من المواد الكيميائية المهددة للأزون، وتوضح بأن التعاون الدولي لمعالجة مخاطر البيئة العالمية هو أمر مستطاع. لكن تعنت الولايات المتحدة الأمريكية واعتدادها بأن قوتها أصبحت فوق إرادة المجتمع الدولي جعلها ترفض التوقيع على هذه الاتفاقية ما دام أن لا أحدا يستطيع إجبارها على ذلك.

أما عن البعد الثقافي: يشمل هذا البعد التعرف على التراث الثقافي وتعزيز التعددية الثقافية وحماية التراث الثقافي المهدد. يهدف أيضًا إلى تعزيز التواصل والتفاهم بين الثقافات المختلفة وتعزيز الهوية الثقافية.

تجمع هذه الأبعاد في سياق التنمية المستدامة لتشكل نهجًا شموليًا لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. ومن خلال التركيز على هذه الأبعاد والتعامل معها بشكل متكامل، يمكننا بناء مستقبل مستدام يضمن الازدهار للأجيال الحالية والقادمة.

وهناك كذلك بعد المؤسساتي والذي يهدف إلى تعزيز الحوكمة الفعالة والشفافة وتعزيز التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني. يهدف أيضًا إلى تعزيز القدرة على التخطيط والتنفيذ ومراقبة التنمية المستدامة.

المبحث الثالث: أهداف ومؤشرات التنمية المستدامة:

المطلب الأول: أهداف التنمية المستدامة

تسعى التنمية المستديمة من خلال آلياتها ومحتواها إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:

أ. **تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان**

من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب. تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة

وكذلك تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستديمة.

ج. احترام البيئة الطبيعية

وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستديمة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

د.تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد :

وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ه.ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع

تحاول التنمية المستديمة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سالبة، أو على الأُقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

و. إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع

وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يمكن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

ز. تحقيق نمو اقتصادي تقني:

حيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

المطلب الثاني: معوقات التنمية المستدامة:

نبهت جميع مؤتمرات قمة الأرض إلى محدودية وندرة الموارد الطبيعية والاقتصادية على مستوى العالم، وأن الاستمرار في استخدامها غير المرشد قد يعرضها للاستنزاف، وبالتالي إلى عدم القدرة على الوفاء باحتياجات الأجيال المقبلة، ومن هذا المنطلق أكدت تلك المؤتمرات ضرورة خلق علاقة أخلاقية تربط بين الإنسان والبيئة، يتحقق عنها صون للبيئة، إضافة إلى ذلك قد نبهت إلى ضرورة التعامل مع الموارد الطبيعية والاقتصادية بكفاءة عالية، وتحقيق العدالة الاجتماعية بين الناس، من خلال ضمان الفرص المتكافئة في مجالات التعليم والصحة والتنمية، بما في ذلك اجتثاث الفقر.

رغم الجهود العالمية والمحاولات الجادة لتحقيق مطلب التنمية المستدامة في جميع دول ومجتمعات العالم، إلا أنه لا تزال تلك المحاولات قاصرة إلى حد كبير، وذلك لعدد من الأسباب، التي لعلى من بين أهمها وأبرزها:

1- الزيادة المطردة في عدد سكان العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن ما يزيد على ست مليارات شخص يسكنون هذه الأرض، أو ما يمثل نحو نسبة 140 في المائة خلال الـ 50

عاما الماضية، كما يتوقع أن يبلغ عدد سكان العالم بحلول عام 2050 تسع مليارات نسمة، مما سيضاعف من تعقيدات التنمية المستدامة.

2- انتشار الفقر المدقع في العالم، إذ تشير الإحصائيات إلى أن خمس سكان العالم مضطرون للعيش على أقل من دولار واحد في اليوم، هذا إضافة إلى أن نحو 1.1 مليار شخص لا تتوافر لديهم مياه الشرب المأمونة، وأن مياه الشرب الملوثة وعدم كفاية الإمدادات من الماء يتسببان في نحو 10 في المائة من جميع الأمراض في البلدان النامية.

3- عدم الاستقرار في كثير من مناطق العالم والناتج عن غياب السلام والأمن.

4- مشكلة الفقر في بعض دول العالم والتي تزداد حدة مع الأمية وارتفاع عدد السكان والبطالة وتراكم الديون وفوائدها والاستغلال غير الرشيد للموارد الطبيعية.

5- استمرار الهجرة من الأرياف إلى المناطق الحضرية وانتشار ظاهرة المناطق العشوائية، وتفاقم الضغوط على الأنظمة الإيكولوجية وعلى المرافق والخدمات الحضرية، وتلوث الهواء وتراكم النفايات.

6- تعرض مناطق من العالم بصفة عامة لظروف مناخية قاسية، وخاصة انخفاض معدلات الأمطار عن المعدل العام السنوي، وارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف ومعدلات البخر والنتح، مما أدى إلى تكرار ظاهرة الجفاف وزيادة التصحر.

7- محدودية الموارد الطبيعية وسوء استغلالها بما فيها النقص الحاد في الموارد المائية وتلوثها وندرة الأراضي الصالحة للاستغلال في النشاطات الزراعية المختلفة، وتدهور نوعيتهما، ونقص الطاقة غير المتجددة في بعض أقطار العالم.

8- عدم موائمة بعض التقنيات والتجارب المستوردة من الدول المتقدمة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في بعض دول العالم النامي ، ونقص الكفاءات الوطنية القادرة على التعامل معها.

التعامل مع تحديات ومعوقات تحقيق متطلبات التنمية المستدامة، يتطلب وفق التقارير الدولية المعنية بشؤون التنمية المستدامة، وكذلك آراء المختصين، التخفيف من حدة الفقر في بلدان العالم، وبالأخص في المجتمعات الريفية، التي يعيش فيها معظم الفقراء، هذا إضافة إلى ضرورة تحسين قدرة جميع البلدان، وبالذات البلدان النامية المرتبطة بالتصدي لتحديات العولمة والاعتماد على بناء القدرات الذاتية، بما في ذلك التشجيع على أنماط استهلاك وإنتاج مسؤولة للحد الفاقد ومن الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية والاقتصادية، وكذلك القضاء على المشكلات الصحية، وبالذات الأمراض والأوبئة المستعصية، مثال مرض الكوليرا الذي عادة ما ينتشر في البلدان الفقيرة بسبب سوء الرعاية الصحية المتوافرة لديهم، إضافة إلى انتشار المياه الملوثة والمستنقعات.

المطلب الثاني: مؤشرات التنمية المستدامة:

إن التفكير بالديمومة أدى بشكل معمق إلى تطوير أدوات قياس التنمية التي كان دورها خلال فترة طويلة مقتصرة على ملاحظة معدلات النمو الاقتصادي، وفي مطلع التسعينات استكملت عن طريق صياغة مؤشرات تنمية مستدامة الغرض منها الإحاطة بالأبعاد البيئية، الاجتماعية والاقتصادية. لقد ظهرت مؤشرات التنمية المستدامة تحت ضغط المنظمات الدولية على رأسها الأمم المتحدة، والتي أتت بعدة برامج لصياغتها ومن أهمها برنامج الأمم المتحدة لجنة التنمية المستدامة المنبثقة عن قمة الأرض الذي تضمن نحو 130 مؤشر مصنفا إلى أربعة

أنواع رئيسية: اقتصادية، اجتماعية، بيئية، مؤسسية. وقد تم تصنيف مؤشرات التنمية المستديمة إلى ثلاث أنواع رئيسية :

-المؤشرات الاقتصادية

أ. **نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي:** يعد المؤشر من مؤشرات القوة الدافعة للنمو الاقتصاداي حيث يقيس مستوى الإنتاج الكلي وحجمه ومع أنه لا يقيس التنمية المستدامة قياسا كاملا فإنه يمثل عنصرا م هما من عناصر نوعية الحياة. وقد شهد نصيب الفرد العربي ارتفاعا 2096 دولارا عام 1995 إلى 2492 دولارا عام 2003 غير أنه ما زال منخفضا مقارنة مع 7804 دولار على المستوى العالمي، و4054 دولار على صعيد الدول النامية[27].

ب. **نسبة إجمالي الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي:** ويقصد بهذا المؤشر الإنفاق على الإضافات إلى الأصول الثابتة الاقتصاد كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي، حيث يقيس نسبة الاستثمار إلى الإنتاج. وتشير الإحصائيات إلى انخفاض هذا المؤشر خلال 15 سنة الماضية من 21.9% في عام 1990 إلى 20.5% عام 2003، وتتفاوت النسبة بين الدول العربية ففي قطر وصلت إلى 31.5% أما في الجزائر بلغت 29.8% سنة 2003.

ج. **رصيد الحساب الجاري كنسبة مئوية من الناتج الإجمالي:** يقيس مؤشر رصيد الحساب الجاري درجة مديونية الدول ويساعد في تقييم قدرتها مع تحمل الديون، ويرتبط هذا المؤشر بقاعدة الموارد من خلال القدرة على نقل الموارد إلى الصادرات بهدف تعزيز

[27] محمد، عبد الفتاح القصاص. **الإعلام والقضايا البيئية**. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية (1991) ص 32

القدرة على التسديد، وفي هذا الصدد نلاحظ أن الجزائر حققت فائض في الحساب الجاري للناتج المحلي الإجمالي قدر ب 13.4% في حيث حقق الحساب الجاري للبنان عجز قدر ب 30% 2003.

د. **صافي المساعدة الإنمائية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي:** يقيس هذا المؤشر مستويات المساعدة مسيرة الشروط التي تهدف إلى النهوض بالتنمية والخدمات الاجتماعية وهو يرد بصورة نسبة مئوية من الناتج الوطني الإجمالي.

-المؤشرات الاجتماعية:

أ. **مؤشر الفقر البشري:**هو مؤشر مركب يشمل ثلاثة أبعاد بالنظر إلى البلدان النامية وهي: حياة طويلة وصحية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يبلغون سن الأربعين)، توافر الوسائل الاقتصادية (نسبة مئوية من الأشخاص الذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصحية والمياه).وحسب الإحصائيات ف ق انخفضت نسبة الفقر المطلق في العالم العربي من 1972 إلى سنة 2002 في المتوسط من 10، 10% إلى 2.6% أما الفقر العادي فقد انخفضت نسبته من 38% إلى 30%، ويرجع الانخفاض إلى تأثير توزيع وإعادة توزيع المداخيل النفطية والتشغيل المكثف في القطاع العام.

ب. **معدل البطالة :**ويشمل جميع أفراد القوى العاملة الذي ليسوا موظفين ويتقاضون مرتبات، أو عاملين مستقلين كنسبة مئوية من القوى العاملة. وبما أن معظم سكان الدول العربية هم شباب فإن معدلات البطالة ارتفعت وتخطت 10% وقد اشترت بدرجات متزايدة خاصة بين الداخلين لسوق العمل من خريجي الجامعات ونسبة أكثر بين الإناث، ويقدر عدد الداخلين في السوق ب 47 مليون طالب عمل بحلول 2001 .

ج. **نوعية الحياة :**يستخدم هذا المؤشر لقياس عدد الأشخاص الذين لا يتوقع لهم أن يبلغوا سن الأربعين كنسبة مئوية من مجموع السكان، وكذلك نسبة السكان الذين لا يتيسر لهم الانتفاع بالمياه المأمونة والخدمات الصحية ومرافق التنظيف الصحي والتي تعد مسألة أساسية للتنمية المستدامة .

د. **التعليم :**يستخدم التعليم لقياس نسبة الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم 15 سنة والذين هم أميون والمعدل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثانوية والذي يبين مستوى المشاركة في التعليم الثانوي. وقد بلغت نسبة الشباب في سن الدراسة في التعليم العالي (18-24 سنة) الذين يزاولون دراساتهم العليا في سنة 2001 حوالي 20% من هذه النسبة تفوق متطلباتها في الدول النامية والمقدرة في المتوسط ب 12% في حين يشكل الأميون من 39% من السكان البالغين في الوطن العربي .

ه. **معدل النمو السكاني :**يقيس هذا المؤشر معدل النمو السكاني للسنة ويعبر عنه كنسبة مئوية ووفقا لتقديرات الأمم المتحدة يقدر متوسط معدل النمو السكاني العربي خلال الفترة 1995-2003 بنحو 2.4% متراجعا من حوالي 2.4% خلال الفترة 1985-2000؛ ومن المتوقع أن يستمر اتجاه النمو السكاني.

-المؤشرات البيئية:

أ. **نصيب الفرد من الموارد المائية :**ويرتبط هذا المؤشر بظاهرتين رئيسيتين: الأولى معدل النمو السكاني والمتغيرات الديمغرافية، والثانية ارتفاع مستويات المعيشة الناجم عن إعادة توزيع الدخول التي تستهدفها بعض برامج التنمية الاقتصادية.

ب. **متوسط نصيب الفرد من إجمالي الأراضي المزروعة :**بين هذا المؤشر نصيب الفرد بالهكتار من إجمالي الأرض المزروعة، وشهد هذا المؤشر انخفاضا ملحوظا خلال العشر سنوات الأخيرة حيث انخفض من 0.27% هكتار للفرد في عام 1995 إلى 0.23 هكتار للفرد في عام 2003، ويرجع هذا الانخفاض إلى ارتفاع معدل النمو السكاني .

ج. **كمية الأسمدة المستخدمة سنويا :**يقيس كثافة استخدام الأسمدة ويقاس بالكيلوغرام للهكتار، وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك الأسمدة على مستوى الوطن العربي من 16.6 كغ عام 1970 إلى 44.9 كغ للهكتار عام 1998، غير أنه ما زال أقل بكثير من المتوسط العالمي والبالغ 105.4كغ .

د. **التصحر :**يقيس هذا المؤشر مساحة الأراضي المصابة بالتصحر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد، وقد بلغت نسبة التصحر في الوطن العربي حوالي 68.1% من المساحة الإجمالية .

ه. **التغير في مساحة الغابات :**يشير هذا المؤشر إلى التغير الذي يحصل مع مرور الوقت في مساحة الغابات بنسبة مئوية من المساحة الإجمالية للبلد، وقد شهد هذا المؤشر تدهورا كبيرا خلال الفترة 1995-2002، حيث كانت نسبة لتغير (-0.88%) ففي الوقت الذي كانت فيه الغابات تغطي نحو 6.42% من المساحة الإجمالية للوطن العربي عام 1995، أصبحت تشكل 6.06% فقط، وهي نسبة متدنية بالمقارنة مع المعايير الدولية التي تحدد مؤشرها بنسبة 20% من المساحة الإجمالية لكل بلد.

-المؤشرات المؤسسية:

أ. **خطوط الهاتف الرئيسية لكل 100 نسمة :**يعد أعم مقياس لدرجة تطور الاتصالات السلكية واللاسلكية في أي بلد .

ب. **المشتركون في الهاتف النقال لكل 100 نسمة :**يشير هذا المؤشر إلى عدد مستعملي الهواتف النقالة والمشتركين في خدمة هاتفية متنقلة عمومية آلية تتيح النفاذ إلى الشبكة الهاتفية التبديلية العمومية القائمة على إحدى التكنولوجيتين الخلويتين المتماشية أو الرقمية .

ج. **الحواسب الشخصية لكل 100 نسمة :**إن عدد الحواسب الشخصية المتاحة لسكان بلد معين يعد مقياسا لقدرته على اللحاق بالاقتصاد العالمي وتعزيز إنتاجيته .

المطلب الثالث: المؤتمرات العالمية للتنمية المستدامة

أ. **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية (مؤتمر ستوكهولم) :**ويعتبر أكبر تجمع دولي لبحث مشاكل البيئة، وقد عقد المؤتمر في مدينة ستوكهولم بالسويد في الفترة (5 إلى 16 جوان 1972) وقد أشترك فيه 114 دولة بالإضافة إلى ممثلو عدد ضخم من المنظمات الدولية والحكومية وغير الحكومية، وقد أنتهي المؤتمر بوضع مجموعة من التوصيات أهمها:

- دعوة الحكومات إلى بذل الجهود لحماية البيئة من التلوث.
- إنشاء صندوق خاص لتمويل مشروعات البيئة.

- دعوة منظمات الأمم المتحدة –خصوصا اليونسكو- لإتخاذ الخطوات اللازمة لإنشاء جدول برنامج دولي للتربية البيئية يوجه إلى الجمهور إلى الجمهور أو يغطي جميع مراحل التعليم.

ب. **مؤتمر التصحر للأمم المتحد بنيروبي :** عقد المؤتمر بنيروبي (كينيا) في الفترة الممتدة من 19 أوت إلى 9 سبتمبر 1977، ولقد شارك في هذا المؤتمر 500 وفد من 94 دولة لمناقشة مشكلة التصحر désertification حيث أنه وجد أن 19% من مساحة التربة في الكرة الأرضية مهددة بالتصحر، وقد أصدر المؤتمر مجموعة من التوصيات كان من بينها ما يلي:

- يوصي بالمحافظة على الغطاء النباتي القائم وحمايته، واتخاذ الإجراءات العاجلة بمكافحة التصحر.
- يوصي بأن الحكومات خطوات للمحافظة الغلوكوز (الحياة النباتية البرية) والفونا (الحياة الحيوانية البرية) في المناطق المعرضة للتصحر.
- يوصى بأن تقوم المنظمات الدولية وأجهزة الأمم المتحدة المعينة، كل في مجاله بموازاة مع العمل الدولي لمكافحة التصحر في إطار خطة العمل.

ج. **مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية بريو دي جانيرو :** انعقد هذا المؤتمر في ريو دي جانيرو بالبرازيل في يونيو 1992 بهدف حماية الأرض من الكوارث البيئية، وضم المؤتمر ممثلي 178 دولة وحضره أكثر من مئة من رؤساء الدول والحكومات وقد فرضت قيمة ريو مصطلحات علمية معقدة مثل: اضمحلال طبقة الآزون، الاحتباس الحراري، تغير المناخ العالمي، التصحر، تراكم غاز ثاني أكسيد الكربون، تلوث الجو، واستنزاف التربة... الخ، وقد

ناقشت قمة ريو المسودة النهائية وثيقة (أجندة القرن 21)، كما وضعت ولأول مرة اتفاقيات لمواجهة ارتفاع حرارة الأرض وحماية المناخ العالمي ومكافحة التصحر.

د. **قمة جوها سنبرج للتنمية المستدامة :**وهو مؤتمر عالمي للتنمية المستدامة، عقد في جوها سنبرج بجنوب أفريقيا في الفترة الممتدة من 26 أغسطس إلى 04 ديسمبر 2002، حضره مئة ملك ورئيس دولة وحكومة إضافية إلى ممثلي 174، وقد وضعت قمة جوها سنبرغ معايير عملية لحماية الثروة السمكية، وحددت خططا لتوفير النقية للسكان المحرومين منها، ولكنها أخفقت في التواصل إلى الاتفاق الموعود حول الطاقة المتجددة، كما أن هذه القمة نصت على إنشاء صندوق تضامن عالمي للقضاء على الفقير وتعزيز التنمية الاجتماعية والبشرية في البلدان النامية. وقد أكد تقرير مؤتمر جوها سنبرغ على الالتزام بعدة جوانب من أهمها:

- الالتزام بالتنمية المستدامة لإقامة مجتمع عالمي إنساني، وتحقيق التنمية البشرية و محاربة الفقر.
- تسخير الطاقة لأغراض التنمية المستدامة، وتعزيز التنسيق بين الهيئات الدولية والحكومية بشأن قضايا المياه ودعم الأنشطة المتصلة بالسنة الدولية للمياه العذبة 2003.
- مراعاة جانب الاستدامة بالاستثمار في التعليم، والتركيز على كرامة الإنسان. وقد أكدت مبادئ قمة جوها سنبرج على تقوية التنمية المستدامة (تنمية اقتصادية اجتماعية وحماية البيئة).

الفصل الثالث

السياسة البيئية والتنمية المستدامة في الجزائر

مقدمة الفصل الثالث:

يقوم الإنسان بممارسة نشاطاته المختلفة خاصة الاقتصادية منها وأثناء قيامه بهذه النشاطات يتعامل مع البيئة مباشرة فيؤثر فيها ويتأثر بها لذلك ظهرت عديد المشكلات البيئية العالمية والمحلية في الوقت الحاضر ، ونظرا لتفاقمها السريع وتضاعف نتائجها أدى ذلك تعقيد وتصاعد حدة آثارها حيث تمتد لتشمل مختلف أوجه الحياة الإنسانية متجاوزة بذلك الحدود السياسية للدول ،مما جعل العالم يدرك مدى خطورة المشكلات البيئية والأثار الناتجة عنها ،فظهرت التنمية المستدامة لتدارك المشكلات البيئية والحد من تفاقمها ،حيث أقيمت جراء ذلك عديد المنتديات والمؤتمرات العالمية من أجل الاستغلال الأمثل للبيئة في لتحقيق تنمية اقتصادية صديقة للبيئة. وبما أن الجزائر ليست بمعزل عن العامل الخارجي باعتبار أن المشكلات البيئية عابرة للحدود بات من الضروري الاستعداد لمختلف المشكلات البيئية من خلال التنمية المستدامة التي ترتبط أساسا بضرورة الاستغلال العقلاني والرشيد للبيئة مع مراعاة المحافظة عليها.

وسنحاول في هذا الفصل التطرق الى جهود الدولة الجزائرية في المحافظة على البيئة والسياسات التي رسمتها من أجل تحقيق تنمية مستدامة. حيث ان الجزائر شرعت في سبيل تحقيق التنمية المستدامة إلى وضع آفاق تنموية على المدى البعيد لضمان حاجيات الحاضر والمستقبل الأجيال القادمة، فرات في ظل تحقيق التنمية المستدامة أن تقوم بدراسات إستراتيجية استشرافي حول مستقبل التنمية في البلاد.

المبحث الأول: واقع تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

إن تحقيق غايات التنمية المستدامة يشكل أحد أهم التحديات التي تواجه مختلف دول العالم ومنها الجزائر، خاصة ما تعلق منها بمعالجة الفقر والبطالة وتحسين مستو دخل الفرد ومن ثم تحسين مستوى معيشة الفرد. ولتجسيد أبعاد التنمية المستدامة وأهدافها انتهجت الجزائر العديد من السياسات الاقتصادية والمالية تتعلق بتحسين مستوى النمو الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، وتحسين الإطار المعيشي للفرد مع الاهتمام بالبعد البيئي وفق ما تقتضيه التنمية المستدامة .

المطلب الأول: البرامج التنموية للتنمية المستدامة

1- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001- 2004: وهو برنامج على المدى القصير والمتوسط، يهدف إلى مكافحة الفقر وخلق مناصب شغل وضمان التوازن الجهوي وإيجاد الظروف المثلى للنهوض بالاقتصاد الوطني، تم تخصيص غلاف مالي قدر بـ 46 مليار دولار أي 3700 مليار دج، وقد حقق نموا مستمرا وصل إلى 6.8% سنة 2003، وتراجع في معدلات البطالة من % 29 سنة 2001 إلى % 22 سنة2005 ، انخفاض المديونية الخارجية للجزائر من 31 مليار دولار سنة 2001 إلى أقل من 20 مليار دولار سنة 2005، إضافة إلى تحقيق احتياطي صرف فاق 40 مليار دولار بحلول سنة2004 (زوين، 2010-2011).

2- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 :** خصص غلاف مالي قدر بـ 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار لهذا البرنامج، وقد انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام حيث إنتقل من 5.1% سنة 2005 إلى 2.4%سنة 2009، بسبب الأزمة المالية العالمية سنة 2008 ، بينما ارتفعت معدلات البطالة من 15.3%سنة 2005

إلى 10.2%سنة 2009، في حين نجد أن معدل التضخم عرف إرتفاعا مستمرا حيث إنتقل من 1.9 %سنة 2005 إلى 6.1 %سنة 2009، وعرف ميزان المدفوعات رصيدا موجبا حيث إنتقل من 21.18مليار دولار إلى 34.45 مليار دولار سنة 2008 لينخفض بحدة في سنة 2009 إلى 0.40مليار دولار بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض الطلب على المحرقات مما أدى إلى إنهيار أسعار النفط في الأسواق الدولية، وانخفض الدين الخارجي من 17.19 مليار دولار سنة 2005 إلى 5.61 مليار دولار سنة 2006، لتستقر الديون الخارجية في حدود 5.41مليار دولار سنة 2009 ،وهذا بفضل ارتفاع أسعار لنفط في الأسواق الدولية. ويعد هذا البرنامج أكثر أهمية من البرامج التي أطلقت معه (برنامج الجنوب، برنامج الهضاب العليا)، يهدف لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الصحية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين المهني.

3- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2015:** خصص غلاف مالي لهذا البرنامج قدر بـ 1 214.21مليار دج أي ما يعادل 286 مليار دولار وركز البرنامج على إستكمال المشاريع الكبرى الجارية آن ذاك وإطلاق مشاريع جديدة، وخصص أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية وذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره والتكفل الطبي النوعي وتحسين ظروف السكن والتزويد بالمياه والموارد الطاقوية.

ويخصص البرنامج ما يقارب 40 % من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية وذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لتحديث

شبكة الطرقات وزيادة قدرة الموانئ، في قطاع النقل بتحديث ومد شبكة السكك الحديدية وتحسين النقل الحضاري. إضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والدعم العمومي لتأهيل وتيسير القروض البنكية، وتطوير الصناعة البتروكيماوية، وتشجيع إنشاء مناصب شغل، وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي.

4- **برنامج توطيد النمو الاقتصادي 2016/2015:** وقد خصص مبلغ قدر بـ 4079.6مليار دج في 2015 ،مقابل مبلغ بـ 1894.2مليار دج في 2016، حيث نالت فيه المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية الحصة الأكبر، وقد انخفض معدل نمو الناتج الداخلي الخام من 3.7% سنة 2015 إلى 3.3 % سنة 2016، كما أن معدلات البطالة قد انخفضت من 11.2 % في سبتمبر 2015 إلى10.5 %في سبتمبر 2016 ،ومعدل التضخم ارتفع من 4.78 %سنة 2015 إلى 5.04 %في جانفي 2016 ،أما ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا حادا للسنة الثانية على التوالي بمبلغ قدره 27.54 مليار دولار سنة 2015 وهذا ما يعكس انهيار أسعار النفط باعتبار أن النفط يمثل أكثر من 95 %من صادرات البلاد، لينخفض هذا العجز إلى 26.03مليار دولار سنة 2016 نتيجة استمرارية أسعار النفط في الانخفاض. تنفيذ هذا البرنامج جاء في ظروف مالية جد صعبة مرت بها البلاد مما تطلب تجميد كل العمليات التي لم تنطلق والتي ليست من الضروريات إلا تلك العمليات ذات الأهمية القصوى.

المطلب الثاني: المعاهدات والاتفاقيات المبرمة

الجزائر، منذ بدء عملية التفاوض في مؤتمرات الأمم المتحدة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة، تساهم في الجهد الجماعي الهادف إلى تنفيذ مختلف المعاهدات والاتفاقيات التي اعتمدها المجتمع الدولي. تعزيز التنمية المستدامة التي تحترم البيئة العالمية.

كانت الجزائر سباقة في المصادقة على الاتفاقيات الدولية للتنمية المستدامة حيث صادقت على الاتفاقية المتعلقة بالتراث العالمي الثقافي والطبيعي، والاتفاقية الدولية المتعلقة بإنشاء صندوق دولي للتعويض عن الأضرار المترتبة عن التلوث بسبب المحروقات، كما انضمت للاتفاقية الدولية المعنية بمكافحة تلوث مياه البحر بالوقود، وأيضا اتفاقية حماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث. كما صادقت على بروتوكول التعاون بين دول شمال إفريقيا في مجال مقاومة الزحف الصحراوي، وانضمت للاتفاقية المتعلقة بالمناطق الرطبة ذات الأهمية الدولية وخاصة باعتبارها ملجأ للطيور البرية، وهي طرف في الاتفاقية الخاصة بالتجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، كما انضمت أيضا إلى اتفاقية فيينا لحماية طبقة وبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفذة لطبقة الأوزون، ومن أهم الاتفاقيات الدولية التي انضمت إليها الجزائر اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بتغير المناخ الموافق عليها من طرف الجمعية العامة للأمم المتحدة، بعدها صادقت على الاتفاقية الخاصة بالتنوع البيولوجي. بينما انضمت بتحفظ إلى اتفاقية بازل المعنية بنقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود.. أغلب هذه الاتفاقيات تركز على المجال البيئي .

المطلب الثالث: القوانين التي سنها المشرع الجزائري لصالح التنمية المستدامة

سعت الجزائر إلى تحقيق التنمية المستدامة من خلال القوانين التي سنها المشرع الجزائري، فبالإضافة إلى القانون رقم 03-10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة نجد أيضا (الميزان، 2018) :

- قانون رقم 01-19 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها[28].
- قانون رقم 02-02 مؤرخ في 22 ذي القعدة عام 1422 الموافق 5 فبراير سنة 2002، يتعلق بحماية الساحل وتثمينه.
- قانون رقم 04-20 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1425 الموافق 25 ديسمبر سنة 2004، يتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى وتسيير الكوارث في إطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم 01-20 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة.
- قانون رقم 11-02 مؤرخ في 14 ربيع الأول عام 1432 الموافق 17 فبراير سنة 2011، يتعلق بالمجالات المحمية في إطار التنمية المستدامة.
- قانون رقم 07-06 مؤرخ في 25 ربيع الثاني عام 1428 الموافق 13 مايو سنة 2007، يتعلق بتسيير المساحات الخضراء وحمايتها وتنميتها.

[28] **قانون** رقم 01-19 مؤرخ في 27 رمضان عام 1422 الموافق 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتسيير النفايات ومراقبتها وإزالتها

- قانون رقم 04-03 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425 الموافق 23 يونيو سنة 2004، يتعلق بحماية المناطق الجبلية في إطار التنمية المستدامة.

يلاحظ أن هذه القوانين كلها تحوم حول المجال البيئي للتنمية المستدامة بحماية المساحات الخضراء والمناطق الجبلية والسواحل وتهيئة الإقليم، وهي تخدم المجتمع من حيث توفير محيط نظيف وملائم للعيش، كما يحافظ على ثروات البلد وعلى نصيب الأجيال القادمة منها.

المبحث الثاني: إستراتيجية الجزائر في التنمية المستدامة

تُعتبر "رؤية الجزائر 2030" مبادرة طموحة وشاملة تهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة والازدهار الشامل في البلاد عبر مجموعة من الأهداف والمبادئ الاستراتيجية المحددة. وتم إطلاق هذه الرؤية لتعزيز تطور الجزائر في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين .تتضمن هذه الرؤية مجموعة من الأهداف الاستراتيجية المحددة التي تسعى الحكومة الجزائرية لتحقيقها بالتعاون مع مختلف الشركاء الدوليين والمحليين.

المطلب الأول: متابعة أهداف التنمية المستدامة:

تتابع الجزائر أهداف التنمية المستدامة عن طريق التنسيق المؤسسي الذي تتكفل به ثلاث هيئات تتمثل في:

أولا: وزارة الشؤون الخارجية: وضع آليات وطنية لصد ومتابعة الأهداف كإنشاء لجنة مشتركة بين القطاعات، وتوظيف خبير وطني لأغراض صياغة التقارير المرحلية عن مدى تنفيذ الأهداف، إنشاء ستة لجان عمل متخصصة تضم كل منها مجموعة من الأهداف، مبادئ توجيهية

للجان العمل لحرص كل قطاع على إدراج أهداف التنمية المستدامة في الإستراتيجيات القطاعية المكونة لتصور الجزائر 2035.

ثانيا: الديوان الوطني للإحصائيات: تنظيم عدة دورات تشاورية وطنية مع القطاعات تحت إشراف وزارة الشؤون الخارجية مع تبني منهجية تدريجية وتوافقية، دراسة وتحليل المؤشرات وفقا لمجال صلاحيات كل قطاع، إعادة صياغة بعض العمليات الإحصائية بهدف التكفل بالمؤشرات التي هي على عاتق الديوان، كما يتعاون الديوان مع المنظمات الدولية المختصة.

المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: يهتم بالمجتمع المدني.

كما تتكفل الإستراتيجية الوطنية للبيئة في رؤية الجزائر2017-2035، بـ 14 من بين 17 هدف للتنمية المستدامة للأمم المتحدة التي التزمت بها الجزائر أثناء مؤتمر الأمم المتحدة. وتتركز هذه الإستراتيجية على 07 محاور كالتالي:

المحور الأول: تحسين الصحة ونمط الحياة

المحور الثاني: المحافظة على الرأسمال الطبيعي الثقافي الوطني

المحور الثالث: تأمين الأمن الغذائي المستدام

المحور الرابع: تطوير الاقتصاد الأخضر

المحور الخامس: زيادة مقاومة الجزائر للتصحر

المحور السادس: زيادة مقاومة الجزائر للتغيرات المناخية ومشاركتها في المجهودات الدولية

المحور السابع: وضع حوكمة بيئية

تركز هذه المحاور على المحافظة على المجال البيئي ومقاومة الأزمات البيئية، إضافة إلى تحسين الصحة والمحافظة على رأس المال الثقافي وتأمين الغذاء المستدام للأفراد.

ثالثا: تعيين مؤسسات لخدمة مصالح التنمية المستدامة:

بالإضافة إلى ذلك فقد كلفت الجزائر عدة مؤسسات بنشاطات تخدم مصالح التنمية المستدامة منها من يأخذ طابع الوكالة ومنها المركز ومنها المرصد ومنها ما يحمل تسميات أخرى كالتالي (وزارة البيئة والطاقات المتجددة، بلا تاريخ):

- الوكالات: الوكالة الوطنية للنفايات، الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية، الوكالة الوطنية لترقية استعمال الطاقة وترشيده.
- المراكز: المركز الوطني لتكنولوجيات الإنتاج الأكثر نقاء، مركز تنمية الموارد البيولوجية.
- المراصد: المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة، المرصد الوطني لترقية الطاقات المتجددة، المرصد الوطني للمدينة.
- هيئات ومؤسسات تحت تسميات أخرى: الحظائر الوطنية، المعهد الوطني للتكوينات البيئية، المعهد الجزائري للطاقات المتجددة، الصندوق الوطني للطاقات المتجددة، مؤسسات المساعدة عن طريق العمل، المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة، المجلس الوطني للغابات وحماية البيئة، محافظة الطاقة الذرية، المحافظة الوطنية للساحل.

نميز من مهام هذه المؤسسات أنها في خدمة مصالح التنمية المستدامة ولكن في مجالها البيئي، حيث أنها مكلفة بحماية البيئة من التلوث وحماية الحيوانات والمحيط والساحل ...، ما عدا

البعض كمؤسسات المساعدة عن طريق العمل التي تعمل على المعوقين ومحاولة إدماجهم في المجتمع وترقيتهم، والمرصد الوطني للمدينة الذي يعمل على إعداد دراسات حول تطور المدن.

المطلب الثاني: تحديات السياسة البيئية:

تعدّ الحوكمة البيئية من العناصر الأساسية لتحقيق التنمية المستدامة ومواجهة التغيرات المناخية، إذ يرتبط نجاحها على المستويات المحلية بتفعيل دور الجماعات المحلية في إدارة الموارد البيئية وحمايتها.

وفي الجزائر، حيث تتداخل التحديات المناخية مع الخصوصيات الجغرافية، يصبح من الضروري تعزيز قدرة هذه الجماعات على مواجهة التغيرات البيئية، من خلال آليات فعالة وإرادة سياسية قوية، مما يتطلب إطارًا قانونيًا مرنًا ومؤسسيًّا يضمن المشاركة المجتمعية، والشفافية، والمسؤولية في اتخاذ القرارات البيئية.

وعلى المستوى المحلي، تتوقف الحوكمة البيئية على مدى قدرة الحكومة على تمكين الجماعات المحلية من معالجة المشكلات البيئية عبر تعزيز مبادئ المساءلة، والشفافية، والمحاسبة، والمشاركة، والعدالة، مما يسهم بدوره في تحقيق التنمية المستدامة.

غير أن نجاح الحوكمة البيئية يتطلب وضعها ضمن إطار أشمل يتصل بمسعى الدولة لحوكمة سياساتها العامة، إذ تُعدّ السياسة البيئية جزءًا من السياسة العامة للدولة، مما يعني ارتباطها الوثيق بالنسق العام للدولة عمومًا.

وفيما يلي نذكر بعض التحديات والحلول لكي نحقق سياسات بيئية مستدامة:

أولا: تحقيق الرفاهية المستدامة

يُعدّ قطاع البيئة قطاعًا إستراتيجيًا وقوميًا، لما يمثّله من مخزون طبيعي للموارد الضرورية لكل القطاعات، مما يبرز الحاجة إلى إدارته بكفاءة وحوكمة رشيدة لتحقيق رفاهية مستدامة ومنفعة عامة.

وبالرغم من تنوّع الجزائر الكبير في مناخها وبيئتها، فإن موقعها الجغرافي في حزام هش بالقارة الإفريقية يجعلها عرضة للتغيرات المناخية وظواهر الطقس المتطرفة.

لذلك، أصبح من الضروري تكييف السياسات العامة وأدوار المؤسسات، مثل الحكومة، والجماعات المحلية، والمديريات الولائية، والعدالة، إلى جانب الفاعلين غير الرسميين بصفة منظمات المجتمع المدني، والإعلام، والمواطنين، بما يتماشى مع التحديات الراهنة والمستقبلية.

وترتبط تحديات مثل الأمن المائي، والأمن الغذائي، والأمن الصحي، جميعها بإدارة الموارد بطريقة مستدامة، وتمثّل تهديدًا للأمن القومي، ما يستدعي معالجة استباقية لتجنّب دفع تكاليف باهظة مستقبلًا.

حماية البيئة في الجزائر مدعومة بإطار قانوني واسع النطاق، إذ يتقاسم العديد من القطاعات والجهات الفاعلة مسؤولية تنفيذها، ومع ذلك، فإن التشابك والتداخل بين هذه الأدوار يحدّ من فعالية الجهود المبذولة.

هنا يبرز الدور المحوري للجماعات المحلية، خاصة مع خضوع الإطار القانوني المنظّم لعملها حاليًا للمراجعة، ما يفتح الباب لتعزيز دورها في مواجهة التحديات البيئية بفعالية أكبر.

ثانيا: تفعيل دور الجماعات المحلية في تحقيق الحوكمة البيئية

تعدّ الجماعات المحلية محورًا أساسيًا في تحقيق الحوكمة البيئية، كونها الجهة الأقرب إلى المجتمعات المحلية والمكلفة بتنفيذ السياسات البيئية وضمان استدامة الموارد الطبيعية.

ومع الطبيعة المحلية للعديد من المشكلات البيئية، يصبح دور هذه الجماعات ضروريًا لتقديم حلول فعّالة ومتكاملة تعزز جهود الدولة في مواجهة التحديات البيئية.

ثالثا: إدارة الموارد البيئية

تضطلع الجماعات المحلية بمسؤولية التخطيط وإدارة الموارد الطبيعية على المستوى المحلي، مثل الأراضي الزراعية، والغابات، والمياه. وتتيح هذه الإدارة إمكان وضع سياسات تأخذ بالحسبان الخصوصيات البيئية لكل منطقة، مما يسهم في تحقيق التنمية المستدامة.

رابعا: ترجمة السياسات إلى واقع

تُعدّ الجماعات المحلية صلة الوصل بين السياسات الوطنية والمجتمعات المحلية، إذ يقع على عاتقها تطبيق القوانين البيئية ومتابعة الالتزام بها.

كما تراقب الأنشطة التي قد تُلحق ضررًا بالبيئة، مثل التلوث الصناعي أو البناء العشوائي، مما يضمن تنفيذ السياسات البيئية بفعالية على أرض الواقع.

خامسا: تعزيز المشاركة المجتمعية

تشكّل الجماعات المحلية ركيزة أساسية لتعزيز مشاركة المواطنين والمجتمع المدني في اتخاذ القرارات البيئية، إذ يؤدي هذا النهج التشاركي إلى تحقيق الشفافية والعدالة في إدارة الموارد، بالإضافة إلى زيادة فرص نجاح المشروعات البيئية.

سادسا: التثقيف البيئي وزيادة الوعي

تؤدي الجماعات المحلية دورًا بارزًا في نشر الثقافة البيئية وزيادة الوعي بالمخاطر المرتبطة بتغير المناخ، ومن خلال الحملات التوعوية والأنشطة التعليمية، يُعزَّز الوعي الجماهيري بأهمية الحفاظ على البيئة وممارسات التنمية المستدامة.

سابعا: بناء شراكات محلية ودولية

تمتلك الجماعات المحلية القدرة على إقامة شراكات مع منظمات غير حكومية، ومراكز بحثية، وجهات دولية مانحة لدعم تنفيذ مشروعات بيئية مستدامة، وتوفر هذه الشراكات تمويلًا وخبرات إضافية تسهم في تحسين جودة العمل البيئي.

ثامنا: الإطار القانوني لتعزيز الحوكمة البيئية

يُبرز القانون 12-07 دور الولاية في حماية البيئة من خلال مجموعة من المهام، مثل حماية وتوسيع الأراضي الفلاحية، والحفاظ على الممتلكات الغابية، والتدخل للوقاية من الكوارث، والمشاركة في مخططات تهيئة الإقليم، بالإضافة إلى الإشراف على أشغال التطهير والصرف الصحي.

أمّا القانون 11-10 المتعلق بالبلدية، فقد ركّز على حماية التراب البلدي والموارد المائية، وإدارة النفايات، ومكافحة الأمراض المتنقلة، وحماية الأراضي، مع الحفاظ على نظافة البيئة والمحيط.

ورغم هذه الأطر القانونية، فإن التعامل مع البيئة يستدعي مراجعة شاملة وهيكلة جديدة، إذ يتطلب ذلك إصلاحًا على مستوى الجماعات المحلية والإدارة المركزية، بما يشمل المؤسسات المعنية والتشريعات المنظمة.

كما تبرز أهمية إعادة قراءة القوانين ذات الصلة، وعلى رأسها قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة (03-10) وقانون تسيير النفايات (01-19)، إذ تشكّل هذه النصوص الإطار الأساس الذي يُنظّم أدوار الجماعات المحلية في مجال حماية البيئة.

تاسعا: استغلال الخصوصيات المحلية وتوظيف الكفاءات

تطوير مراكز الرصد والإنذار المبكر للمتابعة المستمرة لحالة الموارد الطبيعية وحمايتها وفقًا لخصوصيات كل منطقة.

دمج الشباب المتخرج في التنمية المحلية توظيف الكفاءات الوطنية لابتكار حلول تتناسب مع التحديات البيئية في مجتمعاتهم المحلية.

عاشرا: ربط الحوكمة البيئية بالسياسات الاجتماعية

- مكافحة الفقر والبطالة : الوظائف الخضراء يمكن أن تكون أداة فعالة لتحقيق التنمية ومحاربة الفقر في المناطق المحلية.
- تمكين المرأة : التنسيق مع المجتمع المدني لدعم المرأة في المجتمعات المحلية، حيث تمتلك النساء الجزائريات قدرات متميزة إذا ما تَوفَّر لهن الدعم اللازم.

احدا عشر: الإرادة السياسية دعامة للحوكمة البيئية

تُعدّ الحوكمة البيئية مسألة حاسمة ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإرادة السياسية للدولة وبالرؤية الإستراتيجية للقطاع البيئي، فالأمر لا يقتصر على إحياء المناسبات البيئية أو توقيع الاتفاقيات، بل يتعلق بإدارة وحماية الموارد الوطنية وتحويل البيئة إلى قطاع منتج ومستدام يستثمر في مقدّراته المحلية والوطنية.

ونجاح الجماعات المحلية في تحقيق الحوكمة البيئية يعزز من الشفافية والمشاركة المجتمعية، مما يسهم في تنمية روح الانتماء لدى الشباب، ويُحفّز التنمية المحلية.

وبذلك، تصبح الجماعات المحلية مدنًا خضراء وأقطابًا اقتصادية مستدامة تسهم في بناء مستقبل بيئي واقتصادي أفضل.

خـــــاتمــة

خـــــاتمة

موضوع السياسة البيئية من المواضيع الراهنة لسياسة العامة في الوقت الحالي، حيث تعتبر من المداخل الحديثة في النظم السياسية وأصبحت ركيزة من ركائزه، وذلك لأن البيئة وسط نعيش فيه ولنا الحق في العيش في بيئة نظيفة خالية من الأمراض والأوبئة هذه البيئة بتنوع مواردها واختلاف مظاهرها علينا المحافظة عليها وحمايتها بسن قوانين تتماشى والاتفاقيات الدولية.

فالبيئة في الجزائر فرضت نفسها من كثرة العوامل المسببة لتلوث بيئي خطير مما استدعى تغير توجه الدولة في رسم سياستها بالاعتماد على البعد البيئي والتنمية المستدامة من أجل تحقيق سياسة بيئية. ولا ننكر المجهودات التي بذلتها السلطات المحلية والوطنية والجهود المبذولة من الجمعيات والمجتمع المدني التي أعطت ثمارها مثل التحكم في النمو الديمغرافي، الارتقاء بالرعاية الصحية، تحسين مناطق الظل، نشر الثقافة البيئة على عدة مستويات إلا أنها غير كافية بسبب العوامل المساعدة والمسببة للتلوث البيئي، مما يستوجب على السلطات بالنهوض بالتنمية البيئية التي لها رؤية جديدة يجب غرسها من الآن في النشء الجديد.

قـــــائمة المـــــراجع

قائمـــــة المراجـــــــع

أولا: الكتب

1. أحمد لكحل، **دور الجماعات المحلية في حماية البيئة**، الجزائر، دار هومة، 2014.
2. إسماعيل نجم الدين زنكنه، **القانون الإداري البيئي**، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الأولى، 2012.
3. التميمي رعد سامي عبد الرزاق ، **العولمة والتنمية المستدامة في الوطن العربي** ، طبعة الأولى ، دار دجلة للنشر والتوزيع ، عمان : 2008.
4. حامد الريفي، **إقتصاديات البيئة: مشكلات البيئة-التنمية الاقتصادية -التنمية المستدامة**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية، مصر، .2015.
5. حمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**، دار الكتب والوثائق القومية، الطبعة الأولى، مصر، .2013.
6. دردار فتحي : **البيئة في مواجهة التلوث**، دار الأمل الجزائر. .2003.
7. راتب قبيعة : **المشاكل البيئية موسوعة محيط المعرفة**. عالم المعرفة الجزائر.2008.
8. سعيدان علي : **حماية البيئة من التلوث الإشعاعية**. دار الخلدونية، الجزائر، 2008.

9. الطويل رواد زكي يونس،**التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ضل الديمقراطية وحقوق الإنسان** ، طبعة الأولى ، دار زهران للنشر والتوزيع عمان 2010.

10. عارف صالح مخلف، **الحماية الإدارية للبيئة**، عمان، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2007

11. عبد الله بدران، **التنمية المستدامة : المفهوم، الأبعاد، والتطبيقات**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمّان، 2019.

12. عبد المجيد رمضان : **حماية البيئة في الجزائر دور المجتمع المدني**. دار مجدالي للنشر الجزائر، 2018.

13. عوني اللبدي نزار : **الأمن البيئي وإدارة النفايات.** دار دجلة الأردن، .2014

14. غنيم عثمان محمد، أبو زنط ماجد، **التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها**، دار الصفا للنشر والتوزيع، عمان: 2010.

15. قدي عبد المجيد : **الاقتصاد البيئي**. دار الخلدونية، الجزائر، الطبعة الأولى، .2O10.

16. لعويسات جمال الدين، **العلاقات الاقتصادية الدولية والتنمية**، دار هومة، الجزائر: 2002.

17. محمد صابر عبد الباقي، **لبيئة والتنمية المستدامة**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2017

18. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد. **التنمية المستدامة مفهومها، أبعادها، مؤشراتها**، الطبعة الأولى. المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2017

19. مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، **التنمية المستدامة**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر .2017.

20. ناصر الدين زيدان، **البيئة وقضايا التنمية المستدامة في الوطن العربي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2015.

21. نزار كاظم. حيدر يونس الموسوي. **السياسات الاقتصادية _الإطار العام وأثرها في السوق المالي ومتغيرات الاقتصاد الكلي**. الطبعة العربية الثانية. عمان الأردن :دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2015.

22. هادي أحمد الفراجي، **التنمية المستدامة في استراتيجيات الأمم المتحدة**، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2015.

ثانيا: المذكرات:

23. بن عباس شامية، **تطبيق إدارة الجودة الشاملة في المنظمات وانعكاساتها على التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر**، - أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة، الجزائر .2015.

24. بن ماضي قمري، دور السياسات البيئية في الحد من اثار التلوث البيئي لتحقيق التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف ،2112ص20.

25. ربيعة بوسكار، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي، **اطروحة دكتوراه** في علوم الاقتصادية، جامعة خيضر، بسكرة ،2014/2015

26. سايح بوزيد، دور الحكم الراشد في تحقيق التنمية المستدامة بالدول العربية حالة الجزائر، **أطروحة دكتور اه** في العلوم الاقتصادية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر ،2013.

27. عشماوي فاطمة : **دور المجتمع المدني في رسم السياسة البيئة في الجزائر**. جامعة الجزائر، السنة الجامعية .2016.

28. علي طيوب، مساهمة التكاليف البيئية في تحسين الأداء البيئي للمؤسسة الصناعية، دراسة استطلاعية لمجموعة من المؤسسات الصناعية الجزائرية، **رسالة ماجستير**، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ،2116ص ص14،**15.**

29. علي موج فهد، قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ ،2015 **رسالة ماجستير**، جامعة الشرق الأوسط، ،2017 ص 9.

30. لعايب عبد الرحمن، **التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة**، رسالة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.2011.

31. **وارف فاطمة الزهراء :** السياسة البيئية في الجزائر دراسة ولاية سعيدة. **رسالة ماجستير** في العلوم السياسية، جامعة موالي الطاهر سعيدة.**2015.**

ثالثا: المجلات:

32. جودي الساطوري، **التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات**، مجلة التواصل، العدد 16، 2016.

33. طلبة مصطفى كمال، **تغيير المناخ سيؤثر على أمن وسلامة العالم كله**، لقاء العدد 170، 14أكتوبر 2007.

34. الغزالي عيسى محمد، **السياسة البيئية** سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الدول العربية. العدد 15ج 2، .2004.

35. كربالي بغداد، حمداني محمد، **استراتيجيات وسياسات التنمية المستدامة في ظل التحولات الاقتصادية والتكنولوجية بالجزائر**-مجلة علوم إنسانية، العدد ،45 كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية -جامعة، وهران، 2020.

36. ناصر مراد، **التنمية المستدامة وتحدياتها في الجزائر**، مجلة التواصل، العدد (26) كلية العلـوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2010.